



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2004م - العدد: 04

### الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم السبت 07 شوال 1425هـ  
الموافق 20 نوفمبر 2004م (صباحا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 08 ذو القعدة 1425هـ

الموافق 20 ديسمبر 2004م

# فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الخامسة ..... ص 03  
« عرض نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2005.

2- محضر الجلسة العلنية السادسة ..... ص 17  
« المناقشة العامة لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2005.

محضر الجلسة العلنية الخامسة  
المنعقدة يوم السبت 07 شوال 1425هـ  
الموافق 20 نوفمبر 2004م (صباحا)

كما أسلفت الذكر، نمكّن الآن السيد وزير المالية من عرض نص قانون المالية لسنة 2005 وبعده نستمتع إلى التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في الموضوع؛ وبعد ذلك نفسح المجال أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس لكي يبدوا آراءهم حول مضمون النص المذكور، الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
صباح الخير وعيدكم مبارك.

سيدي الرئيس،  
يشرفني أن أقدم باسم الحكومة، مشروع قانون المالية لسنة 2005، وسيكون هذا العرض مفصلا إلى ثلاثة فصول.

أولا بودي أن أذكركم ببعض المعطيات الاقتصادية والمالية والنقدية المهمة التي بني عليها هذا المشروع؛ وثانيا أقدم عرضا عن التوازنات لسنة 2005؛ وأخيرا مضمون الإجراءات ذات الطابع القانوني الموجودة في المشروع؛ وطبعا سيدي الرئيس لو سمحتم، خلاصة بعض الملاحظات ذات الطابع العام.

سيدي الرئيس،  
فيما يخص المعطيات الاقتصادية والمالية والنقدية التي بني عليها هذا المشروع هي معروفة:  
1 - فيما يخص النمو الاقتصادي في البلد، كما هو معروف لسنة 2005 حددناه على أساس 2,05%؛ ويبقى هذا المعدل في هذا المستوى خلال السنوات الخمس القادمة.

معدل نمو الاقتصاد الجزائري غير كاف، وهذا معروف، فهو غير كاف لرفع مداخيل الجزائريين؛ غير كاف لتغطية الاحتياجات الجزائرية لاسيما للمواطنين؛

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

- السيد عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية؛  
- السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا.**

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.  
بعد إبداء الإرتياح للقاء والترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم ورجال الصحافة الذين أتونا بعدد معتبر؛ وبعد التهنئة بالعيد للذين لم يتمكن من الالتقاء بهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2005.

ولكن قبل هذا؛ وقبل تمكين السيد وزير المالية من تقديم نص القانون، بودي والمناسبة متاحة - ولم نلتق من قبل - أن نقف وقفه ترحم على زعيمين عربيين فارقا الحياة في الفترة القليلة الماضية؛ رئيسين تركا بصماتهما في الساحة العربية والدولية، وأعني بهما المرحومين: البطل ياسر عرفات والقائد الفذ زايد بن سلطان؛ روحاهما وأعمالهما تحتم علينا وقفه اعتراف متمنين لشعبيهما كل التوفيق لمواصلة المهام التي ناضلا من أجلها لكي يمكن الأول شعبه من الحصول على الحرية وإقامة الدولة المستقلة، والثاني لمواصلة الجهد الذي شرع فيه على الساحتين الوطنية والعربية؛ وأطلب من الجميع الوقوف وقفه ترحم على روحيهما.

(وقوف الجميع لمدة دقيقة ترحما على روعي الفقيدين)

أقول بكل صراحة ورسميا إن أكثر من 70% من الديون الجزائرية حاليا ناتجة عن تطهير المؤسسات والبنوك، هذا لا يعني أن الدولة صرفت في الماضي أكثر من الواجب كدولة وكمؤسسة، لا!

70% ناتج عن تطهير المؤسسات والبنوك، أقول بكل صراحة من هذا المنبر مادامت الجزائر لم تحل مشاكل المؤسسات والبنوك العمومية، تبقى الديون العمومية تتراكم، وهذه الديون لها نتائج واضحة.

في كل سنة من السنوات الخمس الماضية؛ صرفت خزينة الدولة 270 مليار دينار سنويا لخدمة الديون! أكرر لنكون في نفس الصورة كل سنة خلال السنوات الخمس الماضية - العهدة الأولى للسيد الرئيس وليس هو المسؤول عنها فهي أشياء ناتجة عن التاريخ - صرفنا 270 مليار دينار جزائري لخدمة الديون العمومية، وهذه طبعا نقرنها بأشياء أخرى، بماذا نقرنها؟ بميزانية التربية الوطنية والتعليم العالي واطركوني أخبركم خبرا ربما لا يسعدكم ولكن نحن كنا مسؤولين، خدمة الديون العمومية خلال السنوات الخمس الماضية كانت أرفع وأكبر من كل النفقات على التربية الوطنية والتعليم العالي، يعني أننا كنا نعمل لندفع الديون إلى الخارج أكثر مما كنا نصرفه لفائدة 07 أو 08 ملايين من الجزائريين الشباب!!

وهنا سيدي الرئيس تناقض موجود في السياسة المالية للبلد بين تحضير المستقبل وخدمة المديونية! ولهذا نرجع للسعر المرجعي، لأن بعض الإخوة رغم كونهم في السوق إلا أنهم غير مطلعين على الموضوع بدقة، فيقولون كيف أن السعر مرتفع إلى 40 دولارا وهم يصرفون على أساس 19 دولارا؟

لا! نحن لا نصرّف على أساس 19 دولارا، لأن خدمة المديونية تكلفنا كل هذه الأموال التي تكلمنا عنها، والمديونية سوف ندفعها لا محالة! طبعا من الممكن أن نخرج إلى السوق ولا نبالي بدفع المديونية! كيف لا تدفع المديونية؟ فقد أمضيت في العقد الفلاني بأنك ستدفع المديونية ولا بأس، هناك نظام مصرفي دولي لا يسمح لنا بالخروج ببعض المقترحات التي لا تحمل أي معنى.

لهذا سيدي الرئيس، قبل دراسة الوضعية الدولية

غير كاف لإعطاء فرص العمل الكافية للشباب الجزائري وطبعا أملنا في الحكومة أن يرتفع هذا المعدل، ويقول الخبراء إن الحد الأدنى لمعدل النمو للخروج من مختلف الأزمات هو 08% على الأقل.

السؤال المطروح هو لماذا لم يصل الاقتصاد الجزائري لهذا المستوى والثروات المالية والبشرية موجودة؟

إذن السؤال مطروح والجواب عنه موجود، لأن السرعة في الإصلاحات الاقتصادية غير كافية، ولهذا قررنا أن نبقى على مستوى 05،2% حسب الظروف الموجودة. طبعا إذا كان ممكنا أن نقرر 08% لكانت الأشياء تتغير جذريا، ولكن الحمد لله اكتفينا بـ 05،2% إلى أن تأتي مرحلة أخرى للاقتصاد الجزائري وللإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إن شاء الله؛ فيما يخص المعطيات الخارجية:

1 - فيما يخص سعر النفط، حددت الحكومة - تحت إشراف فخامة الرئيس - السعر المرجعي بـ 19 دولارا للبرميل، والمعروف أن سعر البرميل في الأسواق الدولية قد ارتفع إلى أكثر من هذا، ولكن بإمكاننا إعطاء بعض التحاليل حول هذا القرار:

أولا، أذكركم أنه في بداية الثمانينات إرتفع سعر البرميل إلى 40 دولارا آنذاك، 40 دولارا للبرميل في 1981 يساوي 80 دولارا للبرميل حاليا! فإذا أخذنا بعين الاعتبار القوة الشرائية للدولار، يمكن القول إن 46 دولارا تساوي اليوم 23 دولارا في بداية الثمانينات لو أخذنا بعين الاعتبار مرة أخرى قضية القوة الشرائية للدولار.

السبب الثاني هو أن الحكومة أخذت بعين الاعتبار أن الجزائر ماتزال بلدا له ديون عمومية كبيرة، وسأعطيك الأرقام، فالشخص لا يرى فقط الأموال الداخلة وبودّ رب أسرة ما كذلك أن يرى كيف تسير ديون بيته!

الديون العمومية الجزائرية حاليا ترتفع إلى 2400 مليار دينار جزائري، ثلثها ديون خارجية تدفع بالعملة الصعبة، وثلث ديون داخلية تدفع بالدينار.

والسؤال المطروح هو من أين أتت هذه الديون؟ ما هو مصدر الديون العمومية الجزائرية؟

مثلا يا إخوان: نأخذ القرار بأنه من الغد يقابل كل دولار 50 ديناراً وليس 76 ديناراً، هذا يعني أن كل جزائري يملك الدينارات له الحق أن يصعد ويأخذ الدولار بـ 50 ديناراً بدلاً من 76 ديناراً وبعد مضي سنتين أو ثلاث نستهلك ذلك الاحتياطي ونبقى بدون أي شيء - وكما تعلمون فإن الجزائريين ليسوا هينين عندما...!- وبعدها نبقى نتفرج ومنتظر بركة رب العالمين.

سيدي الرئيس،

كل هذه المعطيات هي التي دفعت الحكومة إلى اعتماد السعر المرجعي للنفط في هذا المشروع على أساس 19 دولاراً للبرميل و76 ديناراً لكل دولار، وعلى أساس النمو بـ 05,2% والتضخم بـ 03% سنوياً.

فيما يخص التضخم سيدي الرئيس، بودي أن أذكر الإخوان بأن اقتصاد الجزائر تابع للاقتصاد الدولي فيما يخص الاستيراد، ولهذا لدينا مشكل وهو معروف بما يسمى التضخم المستورد (L'inflation importée) ونحن في خطر منه، لماذا؟ لأن مستورداتنا باليورو وهو حالياً مرتفع، وكل الأشياء التي نستوردها لاسيما المواد الغذائية والأدوية ترتفع أسعارها مع اليورو، ولهذا فمن واجب الحكومة السيطرة على الأسواق في هذه المواد الغذائية والأدوية وكل هذه الأشياء.

هذا ليس اختياراً بل من واجب الحكومة أن تتكفل بهذه المواد فإذا لم تتكفل بها تبقى القدرة الشرائية للشعب سائرة.

سيدي الرئيس،

هذه هي المعطيات الأساسية الموجودة في المشروع؛ أما فيما يخص التوازنات في الميزانية لسنة 2005، كما هو معروف لدينا المداخيل والنفقات والعجز.

فيما يخص مبلغ المداخيل لسنة 2005 فقد قُدِّرَ بـ 1635 مليار ديناراً أي ارتفع بـ 07% بالمقارنة مع هذه السنة 2004. منها المداخيل المرتبطة بالجباية النفطية وهي 900 مليار ديناراً، إرتفعت بـ 4,5% مقارنة مع سنة 2004 حيث قدرت بـ 862 مليار ديناراً.

فيما يخص الجباية العادية ترتفع من 537 مليار

وحالتنا الداخلية، قرّرت الحكومة أن السعر المرجعي لقانون المالية لسنة 2005 يكون 19 دولاراً، لأنها مهما حصلت أموالاً أكثر من هذا السعر المرجعي، فلدينا ديون نسدها ونغطيها؛ من يدفع ديون الجزائر؟ إنها الخزينة! لا يوجد مصدر آخر يدفع الديون، إذا كان لأحدكم فكرة أو بديل فليفضل به!

ثالثاً، المعطيات الأخرى، سيدي الرئيس، معطيات دولية وهو انخفاض الدولار مقابل اليورو، منذ سنة 2000 ليومنا هذا انخفض الدولار بنسبة 35% مقابل اليورو، وكما يعلم الجميع، الجزائر تباع بالدولار وتشترى باليورو، وبعض الإخوان يتكلم ويقول: لدينا احتياطي الصرف الذي بلغ 40 مليار دولار إنهمضوا لتصرفوا منه يا عباد الله! أين هي 40 مليار دولار؟

نحن نعلم أن 40 مليار جزء كبير منها يحدد بالدولار، يعني أن قيمة الدولار تنخفض والقوة الشرائية لاحتياطي الصرف تنخفض، هذا شيء بسيط، لهذا فإننا عندما نتكلم عن الاحتياطي المقدر بـ 40 مليار دولار فبودنا أيتها الأخوات، أيها الإخوة أن نفكر جيداً في الموضوع.

وقضية الدولار واليورو لا نجمها، إن جماعة أوروبا ليست بالسهلة، وقد رأيتم أن وزراء المالية لأوروبا اجتمعوا، وأخذوا يهددون بوش، ويطالبونه بمعالجة وضع الدولار الذي هو في حالة انخفاض معتبرين أنه عرقلة للتصدير الأوربي فلم يبال بوش بكلامهم وقال لهم: غنّوا، غنّوا فأين أنت يا جزائر؟

طبعا بكل احترام للوطن الجزائري والشعب الجزائري، نحن ليس لدينا أي وزن في الأسواق النقدية الدولية، الأمور تسير ونحن نطبق.

سيدي الرئيس،

هذا شيء مهم لأنه بودنا أن نأخذ بعين الاعتبار كل هذه الظروف والمعطيات عندما نتكلم عن المعطيات التي بني عليها هذا المشروع.

فيما يخص التضخم، فالنص مبني على 03 إلى 04% سنوياً، وسعر الصرف 77 ديناراً لكل دولار، هناك تفكير في السوق، يقولون لماذا 76 ديناراً ونحن أغنياء؟ هيا لنضع 50 ديناراً لكل دولار! لم لا؟ يقول المثل: «ألي يحسب وحدو يشيلو».

وهناك ارتفاع معقول ولكن فيما يخص ميزانية التسيير، سيدي الرئيس هناك ملاحظة واحدة فإنه خلال 04 سنوات الماضية ولأسباب معروفة ومقبولة من طرف الحكومة وفخامة الرئيس، إرتفعت نفقات التسيير في الجزائر بـ 14% سنويا، ما يساوي أكثر من 03 مرات النمو الاقتصادي الوطني.

لماذا قلت إن هذا شيء مقبول؟ لسبب بسيط، كنا سيدي الرئيس في مرحلة ما يسمى بالوثام المدني، كنا في مرحلة توحيد الصفوف، وهو قرار سار من طرف رئيس الجمهورية موجه للتوظيف العمومي، وأنتم تعلمون بأن مبلغ الفاتورة ارتفع خلال سنوات 2000 و2001 و2002، هذا السبب الأول. قلت هذا مقبول في ظروف معينة. هل هذا مقبول في المستقبل؟ السؤال مطروح.

سيدي الرئيس،

الجزائر هي البلد الوحيد أين أجور التوظيف العمومي لا تتبع نمو الاقتصاد الوطني ولا تتبع إمكانيات الدولة الناتجة عن النمو وليس الناتجة عن البترول، البترول شيء آخر يتصرف فيه الأقوياء، نحن نتصرف في النمو الاقتصادي الجزائري خارج المحروقات، فالجزائر هي البلد الوحيد دوليا الذي ليست له علاقة ما بين سياسة الأجور والإمكانيات الاقتصادية الحقيقية! النمو سائر في واد وسياسة الأجور سائرة في واد آخر!

هذا فيما يخص نفقات التسيير وهذا مهم بالنسبة لكل الملاحظين، النفقات الاجتماعية للدولة بلغت 437 مليار دينار، هل هذا كاف؟ طبعا لا! بوجدنا أن نتبرع كلنا ونوزع أكثر من هذا، ولكن هذه النفقات تمثل 09% من الناتج الداخلي الخام؛ لا توجد أية دولة في العالم تحول 09,3% من ناتجها الداخلي الخام إلى المجتمع! وإذا وجد أحدكم - أيها الإخوة والأخوات - هذه الدولة فسأهديه كبشا! كبش عيد الأضحى سوف يكون على حسابي.

إذن 09,3% من الناتج الداخلي الخام تحول مجاناً من الدولة إلى المواطنين، دعنا من التوظيف العمومي، فذلك أشياء أخرى تكلمنا عنها، نحن نتكلم عن النفقات الاجتماعية بمفهومها الضيق.

دينار إلى 587 مليار دينار في هذه السنة. ولكن إسمحو لي يا إخوان في هذه النقطة، لأقول لكم بأننا سوف نخضم حوالي 30 مليار دينار من هذه المداخيل، لماذا؟

هذا يعني بأن هذه الجباية لن ترتفع من 537 مليار دينار إلى 587 بل ترتفع من 537 إلى 557، لماذا؟

لأنه - ولسبب بسيط - كما تعلمون أن بعض المواد في هذا النص رفضها بعض الإخوان هناك، وطبعا لها نتائج فيما يخص مداخيل الدولة التي انخفضت بـ 30 مليار دينار، حتى تكونوا معنا في الصورة، وطبعا إذا انخفضت مداخيل الدولة بـ 30 مليار دينار نتيجة لما صوت عليه هناك في المجلس، فما بقي إلا حل واحد وهو أننا نخفض قليلا من النفقات!

نعود إلى المداخيل، طبعا هذه الجباية النفطية مازالت تلعب دورا كبيرا في مداخيل الدولة، وفي سنة 2005 سوف تمثل 56% من المداخيل. والجباية العادية - أعطيك مقارنة لكي نكون في نفس الصورة وفي نفس مستوى مسؤولي الدولة والشعب - قدرت بـ 575 مليار دينار وهي لا تغطي الأجور في التوظيف العمومي!

حاليا مبلغ الأجور في التوظيف العمومي هو 618 مليار دينار، مقارنة مع الجباية العادية المقدرة بـ 555 مليار دينار! يعني أننا في دولة الجزائر المحترمة الجباية العادية لا تغطي حتى أجور الموظفين! غدا قد تنقلب الأسواق ولا ندري ماذا سنفعل؟ بكل صراحة لا ندري ماذا سنفعل؟ لا ندري ماذا سنفعل؟ نحن نتكلم فقط عن التوظيف العمومي، ناهيك عن النفقات اللازمة الأخرى.

سيدي الرئيس،

فيما يخص النفقات، مبلغ نفقات التسيير لسنة 2005 قدر بـ 1200 مليار دينار، نفس المبلغ الذي كان موجودا في سنة 2004، ولكن هذه السنة الأخيرة كانت سنة استثنائية، لماذا؟ لأنه كانت هناك بعض النفقات تابعة للزلازل، والحمد لله طبعا ليس لدينا زلزال كل سنة، ولهذا فالمقارنة الجيدة لمبلغ 1200 مليار دينار تكون مع سنة 2003 وليس مع سنة 2004؛

الثانية هي قضية قطاع العدالة، وهنا أيضا وبعد توجيهات فخامة الرئيس فإن النفقات في هذا القطاع ارتفعت أكثر مما هو موجود في القطاعات الأخرى. وأخيرا الأولوية للأمن ولاسيما المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN) لأسباب معروفة وهي التطورات الجديدة في المدن الجزائرية ولا أدخل في التفاصيل فكلها معروفة.

سيدي الرئيس،

هذه هي نفقات التسيير والأولويات في سنة 2005. فيما يخص التجهيز، سيدي الرئيس، إرتفعت نفقاته من 720 مليار دينار إلى 750 مليار دينار، و تعتبر الحكومة أن سنة 2005 هي المرحلة الأولى من الخماسي في تجهيز البلد (السنة الأولى من الخماسي 2005 حتى 2009) وكما هو معروف أعطى السيد الرئيس بعض التوجيهات فيما يخص التجهيز في الخماسي القادم.

أولا، قضية القطاعات التي تكلمت عنها كالتعليم العالي إذ يجب بناء الجامعات والأحياء الجامعية... إلخ، العدالة، السكن وأشياء أخرى.

ماهو المشكل المطروح فيما يخص نفقات التجهيز؟ المشكل الأول والأهم هو قضية الإمكانيات المحلية للإنجاز، فهي غير كافية تماما! لو أخذنا كمثال قطاع البناء فقد قرر فخامة الرئيس إنجاز مليون سكن خلال الفترة مابين 2005 حتى 2009.

حاليا سيدي الرئيس، الإمكانيات المحلية تغطي 50% من هذا الحجم، لماذا؟ لسبب بسيط وهو أن القطاع العمومي في أزمة والقطاع الخاص مايزال في تربعص.

القطاع العام يحاول أن يجد الحل والقطاع الخاص يحاول ويرى! كأن يتحول البناء إلى رئيس شركة وعامل بالمقطوعية إلى بناء وهكذا.

لهذا سوف نعطي الأهمية خلال السنوات القادمة إن شاء الله لقضية تدعيم وسائل التجهيز هذه في البلد، والجواب ليس فقط بالكلام بل باتخاذ قرارات ثقيلة.

فيما يخص التجهيز سيدي الرئيس، طبعا لدينا هذا الحجم الذي يقدر ب 750 مليار دينار لسنة 2005.

بأي شيء نقرن 9,3% من الناتج الداخلي الخام؟ نقرنه بنفقات التجهيز التي تصل إلى 12 أو 12,5% وتعني نفقات التجهيز التحضير للمستقبل أي بناء المستشفيات، بناء المدارس والجامعات، بناء كذا وكذا، الطرقات، ... إلخ.

سيدي الرئيس،

فيما يخص سنة 2005 وفيما يخص الأولويات في ميزانية التسيير كما هو معلوم، أعطيت الأولوية لقطاع التعليم العالي لسبب بسيط وهو معروف؛ فقد أسفرت نتائج البكالوريا في شهري جوان وجويلية عن 200.000 طالب جديد، وهذا طبعا يتطلب تكاليف إضافية فيما يخص هذا القطاع، والحكومة قامت بالواجب لتغطية هذه التكاليف.

طبعا هناك تفكير وملاحظات كبيرة فيما يخص توزيع النفقات في التعليم العالي.

سيدي الرئيس،

لو سمحتم أقدم لكم مقارنة: فرنسا الغنية، إنها هناك أمامنا تقابلنا، لديها ما يقارب 2.800.000 طالب، كم طالب مستفيد من السكن الجامعي؟ 150.000 طالب فقط تصرف الدولة من أجله تكاليف السكن، أما نحن والحمد لله لدينا قانون يحدد نسبة 51% من الطلبة الواجب على الدولة إيواؤهم في الأحياء الجامعية، هذا يعني أننا عندما نصل إلى 1.000.000 طالب فإن 500.000 طالب سيكونون مقيمين على حساب الدولة، وحاليا هناك 350.000 طالبا مقيمين على حساب الدولة!

سيدي الرئيس،

يعتبر هذا مكسبا ثوريا ولكن يمكن أن تتطور الثورة من حين لآخر!

مثلا تكاليف وجبة في المطعم الجامعي حاليا - طبعا هناك تذبذب وبلبللة ووزارة المالية على دراية بكل شيء بدقة - تقدر ب 100 دج لكل طالب يدخل المطعم؛ كم يدفع الطالب؟ يدفع 1,20 دج! ولكن بكم يشتري وجبة خفيفة عند خروجه إلى الشارع!!؟

هذه الأشياء تتركنا نفكر في مستقبل البلاد والتعليم العالي، وفي عدد كبير من الملفات.

هذه الأولوية الأولى وهي التعليم العالي، الأولوية

وتوزيع هذا المبلغ يعطي الأولوية كما ذكرنا للتعليم العالي نظرا للأسباب المذكورة، وللعدالة والسكن، هذا لا يعني أن القطاعات الأخرى لا تأخذ حقها، ولكن هذا هو الأفضل من ناحية الأولويات.

بالرجوع إلى الأرقام سيدي الرئيس، فالمداخيل واضحة كما ذكرنا (1635 مليار دينار)، النفقات أيضا واضحة (1950 مليار دينار) هذا يعني أن العجز في الميزانية لسنة 2005 يكون 315 مليار دينار خارج ما يسمى خدمة رأسمال المديونية الذي هو تابع كما تعلمون لما يسمى بصندوق ضبط الموارد.

إذا أضفنا سيدي الرئيس، 315 مليار دينار هذه ونضيف إليها خدمة الرأسمال وقد تكلمنا عن تلك الديون 2400 مليار دينار، التي ندفع فوائدها كل سنة، هذا يعني أن العجز في الميزانية يساوي 500 مليار دينار! فإذا كان هكذا - نتكلم بكل صراحة حتى يعي كل واحد الحساب بدقة - فهذا يعني أن ميزانية 2005 مبنية على 29 دولارا للبرميل ولسنا بصدد الكلام عن 19 دولارا بل على 29 إذا أدخلنا الأرقام بدقة، ندخل العجز في الميزانية، وخدمة رأس المال للمديونية العمومية، يعني 29 دولارا للبرميل.

ولهذا سيدي الرئيس، عندما نتكلم عن السعر المرجعي وعن السياسة المالية للبلد بوجدنا أن نرى الأشياء من هذه الزوايا كلها.

كيف يمول هذا العجز الكلي البالغ 500 مليار دينار؟ أولا، رأسمال خدمة المديونية تابع لصندوق ضبط الموارد (Le fonds de régulation des recettes) والحمد لله أن وجدنا هذا الصندوق! لأنه ورد في تعليق بعض الإخوان طلب إلغاء هذا الصندوق لأنه حسب رأيهم لا جدوى منه حيث قالوا: «دعونا نصرّف كل شيء اليوم وغدا الله أكبر»، وها قد وجدناه لنسدّد خدمة المديونية.

315 مليار دينار الباقية تمولّ عن طريق أشياء واضحة ومعروفة في الأوساط المالية بما يسمى بـ (Le circuit du trésor).

ولهذا السبب سيدي الرئيس أدخلنا بعض الإجراءات في السنة الماضية وفي هذه السنة وفي السنة المقبلة إن شاء الله كي ترجع الأموال المبعثرة

في السوق إلى الخزينة. سيدي الرئيس، لهذا فكل الإجراءات المقترحة في النص هي لدعم ما يسمى (Le circuit du trésor)، الأموال المبعثرة في السوق تصعد إلى الخزينة، لن تصعد إلى وزير المالية بل لتمويل عجز الميزانية.

كان هناك اقتراح في مادة من المواد، سيدي الرئيس، حيث قيل إننا دعمنا الصندوق بقليل من الأموال الإضافية وطلبنا منه أن يرجع إلينا جزءا منها إذا لم يكن بحاجة إليها، هو لديه 85 مليار دينار تدور في السوق قلنا له رضي الله عنك يا فلان أرجع لنا أموالنا، أرجع لنا منها 15 مليار دينار فقط - وتلك أموالنا ليست أمواله - فقال: لا! لا يجوز، إذن قلنا: لا يجوز!

لأن السياسة المالية للبلد، سيدي الرئيس، تتطلب إجراءات صارمة، لو لم نتخذ هذه الإجراءات سيرتفع معدل التضخم إلى 06%، 07%، 14%، 20% وقد وصلنا إلى 20% في التسعينات! من الذي يعاني من التضخم؟ الفقير وليس الغني لأن الغني في حالة لا بأس بها فهو يتماشى مع التضخم، إذا أضافوا له من هنا، يضيف هو من هناك! ولكن الفقير ذلك الموظف البسيط والفلاح البسيط وكل من يعمل في القطاع الاقتصادي أولئك هم الذين يعانون من التضخم.

ولهذا عندما نقدم بعض الإجراءات كي ننظم أحوالنا نجد ذلك الجدار الذي هو «لا يجوز» ولم نعرف والله لم نعرف!

سيدي الرئيس، هذه هي كل الأشياء التي تمس التوازنات لسنة 2005؛ ولماذا سيدي الرئيس، من الضروري أن ننظم أحوالنا؟ لسبب بسيط، في المستقبل القريب وليس البعيد، تنخفض الجباية العادية، لماذا؟ لسبب بسيط، لدينا عقد مع أوروبا وقد كنت من مناضلي هذا العقد ومازلت.

حين نبدأ بما يسمى بتفكيك التعريفات الجمركية، نبدأ سنة بسنة نقتطع جزءا من مداخيل الجمارك التي تدخل إلى البلد، خلال السنوات الخمس القادمة - حسب رأينا وليس حسب ما قالوا - وقد قيل إنهم



الاقتصادية تتغلب على المعايير الاجتماعية في تسيير الصندوق، فإذا رجعنا ودخلنا في نفس المشاكل الموجودة في عدد من الصناديق فسوف لن نسلم منها.

ثالثا، سيدي الرئيس، هناك عدد من الإجراءات موجهة لدعم وتنشيط سوق السكن مثل انخفاض في بعض الرسوم المطبقة على الكراء وأشياء أخرى. هناك عدد من الإجراءات موجودة في النص لتنشيط هذه السوق وتنشيط البيع ما بين المواطنين.

قلنا الانخفاض في الرسوم خير من الغش، فالإنخفاض في الرسوم يجعل الأشخاص يسددون ما هو واجب أحسن من أن يكون الرسم مرتفعا والغش أكثر؛ وأملنا أيضا أن يمارس المواطنون هذا الإجراء بكل عناية.

رابعاً، سيدي الرئيس، قضية دعم الأمن المالي للبلد، بعض الإجراءات موجهة له، منها ما يسمى بوضع أموال لصناديق الحماية الاجتماعية في الخزينة.

سيدي الرئيس،

هذه النقطة مهمة جدا بعد التجربة الأليمة المعروفة – لا نعيد تكرارها – التي كلفت البلاد كثيرا ماليا وحتى في تشويه سمعتها، طبعا العدالة تعمل عملها ولكننا قلنا إن أموال الصناديق كلها تصعد إلى الخزينة ولها مداخل عليها ولكن لصالح المواطنين والصناديق والخزينة العمومية للبلد.

أشياء ليست سهلة، ولفخامة الرئيس مقولة يقولها لما نقول له سيدي الرئيس هذه القضية تتطلب سنوات، فيجبنا «هيا إبدووا اليوم».

سيدي الرئيس،

ممكن القول هنا إنه في مجالس الإدارة الخاصة بهذه الصناديق ليس لدينا ممثلون لوزارة المالية والجزائر هو البلد الواحد والوحيد الذي ليس لوزارة المالية فيه ممثلون داخل هذه الصناديق!!

عندما أتكلم مع بعض الزملاء وزراء المالية في بلدان أخرى يقولون لي: أنتم مصابون بالجنون يا جزائريين! فأقول لهم: لا، نحن في مرحلة تربص في الديمقراطية!

سوف يأخذون 145 مليار دينار في السنة، لا هذا غير صحيح، لا نقوم بتغليب الشعب، لا! فالأشياء تسيير تدريجيا، وفي آخر سنة 2014 طبعا نصل إلى ذلك الرقم الذي هو 145 مليار دينار، لا نقوم بتخويف الشعب كي نربحه في صفنا!

هذا التفكير للتعريف الجمركية طبعا له تكاليف تدريجية خلال السنوات العشر القادمة، ينبغي علينا أن نجد أموالا لتحل محل الأموال التي تفلت منا.

إن شاء الله، سيدي الرئيس، بعد شهرين أو ثلاثة وزارة المالية ستصدر كتابا يسمى بـ (Le livre blanc sur l'incivisme fiscal) طبعا سيدي الرئيس، يستحيل أن لا نغتنم هذه الفرصة، وأنا أمام أعضاء مجلس الأمة لطرح هذا المشكل وهو قضية (L'incivisme fiscal)، سوف نخرج بأرقام دقيقة.

الله غالب، مواطنونا – ليسوا كلهم طبعا – لا يدفعون الضرائب! الحقوق موجودة، أما الواجبات فشيء آخر.

سيدي الرئيس،

فيما يخص الإجراءات، ولا أطيل في مثل هذه الأشياء المعروفة ذات الطابع القانوني الموجودة في النص، أولا، لدينا عدد من الإجراءات مرتبطة بالكفاح ضد هذه التهربات الجبائية والغش... إلخ. عدد كبير منها معروف ومدروس في النص وحتى في اللجنة حيث درسناها مع الإخوان أعضاء اللجنة.

ثانيا، هناك إجراءات أخرى وهي مجموعة من الإجراءات موجهة إلى دعم الاستثمار والشغل منها تأسيس صندوق يسمى بصندوق دعم الاستثمار والشغل ولنا أمل كبير في هذا الصندوق، وإن شاء الله يكون تسييره سليما وواضحا وشفافا هذا ما نطلبه، نحن الآن نسعى في البداية إلى تمكينه من الإمكانيات التي تسمح له بالتحرك، ولكن إن شاء الله يكون تسييره سليما وإن شاء الله سيصدر مرسوم تنفيذي لتأسيس وتنظيم هذا الصندوق؛ إن هذه الأشياء ليست سهلة لأن الأموال هي أموال المواطنين فبإدنا أن تسيير الأمور بكل وضوح إن شاء الله.

إنّ المعايير الاقتصادية تتغلب على المعايير الاجتماعية في تسيير الصندوق، وأكرر: المعايير

جامد»! ونحن نبحث عن العقار كي ندعم الاستثمار؛ كأن يقال مثلا شركة ما لديها 100 هكتار وهي مهمة هناك ولا يعار لها أي حساب وأنا على علم أنكم جميعا تعلمون بهذا، كل واحد في ولايته.

العقار مهمل، مجمد ونحن نحاول كل يوم أن نجد ولو مترا مربعا واحدا لنأتي له بالاستثمار من الخارج أو حتى للإستثمار الوطني! هذا غير معقول! سوف يسخر غيرنا منا! ويقولون لنا كيف تقولون إنه لا يوجد لديكم عقار هداكم الله؟ فالعقار موجود هناك، هناك، هناك. إذن فالمادة موجودة وإن شاء الله سوف نبدأ وكما قال فخامة الرئيس، ننطلق اليوم حتى وإن استغرقتنا عدة سنوات فلا بأس أن ننطلق اليوم، لماذا؟ لأن قضية الاستثمار مرتبطة بالعقار في مختلف القطاعات ولا سيما في السياحة والبناء وفي الترقية العقارية.

أين نقوم بالترقية العقارية؟ أنقوم بها فوق البواخر؟ يلزمنا إذن عقار؛ والسياحة أين نقوم بها؟ أنقوم بها فوق البواخر، يلزمنا أيضا عقار وكذلك الأمر لبناء المدارس والجامعات إذ لم نجد أين نبنينا! ندفع أموالا ونبقى ننتظر واليا معينا فيقول لنا ليس لدي ما تنتظرونه (الله غالب)، من الممكن أن يكون محقا، ولهذا أدرجت هذه المادة.

سيدي الرئيس،

لا ننسى أن نتكلم عن بعض الإجراءات المتعلقة باحترام الالتزامات الدولية، لا ندخل في التفاصيل ولكن بودي أن أشير إليها.

هناك إجراءات تجبر على احترام الالتزامات الدولية للبلد ولحد الآن لدينا التزامات دولية وعلينا أن نحضر أنفسنا وإلا سنخضع لضرباتهم (يطيحو علينا بالمطرف). نعلم أن الجزائر دولة قوية، محترمة وثورية ولها تاريخ وتقاليد ولكننا جزء من المحيط الدولي وهذا المحيط ليس سهلا، فيوم قرروا خفض الدولار كان 1 دولار يساوي 1 أورو، وما كان بعد هذا القرار إلا التنفيذ، فهم لا يولون اعتبارا للأثار المترتبة عن ذلك على وزير المالية الجزائري ولا لمحافظ البنك الجزائري، لا يهمهم أمرنا، نحن من نتدبر شؤوننا، هكذا هو المحيط الدولي فالقضية ليست قضية كلام

هذا يتطلب وقتا ولكن فلنبدأ، لأن تكاليف وأموالا ضخمة بودنا أن ننظمها حتى لا تسقط على رؤوسنا كارثة أخرى في يوم من الأيام فيقال لنا لم تقوموا بالواجب، تركتم الكارثة تأتي ولم تبالوا.

لا! الحكومة قالت: كفانا يا إخوان، ضعوا الأموال في الخزينة ولكن يجب علينا أيضا توضيح قضية التسيير فهي ليست سهلة!

هناك مجموعة أخرى من الإجراءات سيدي الرئيس، تهم المؤسسات الاقتصادية كلها أو التابعة للقطاع العام، منها إجراء موجود في المادة 89 التي تقول بأنه خلال سنة 2005 تدفع الميزانية أموالا لتغطية عجز بعض المؤسسات، ولنتفاهم، لم يقل كل المؤسسات بل بعض المؤسسات؛ لأننا لدينا مؤسسات اقتصادية معروفة سيدي الرئيس، نفقاتها أكبر من مداخيلها وكل عام تسجل عجزا! الأسباب مختلفة وكلنا مسؤولون عنها، لا سيما عندما (نغطي الشمس بالغربال) حيث يقال لا، أتركهم أياما حتى يريزقهم الله وتتغير الأمور، نحن الاقتصاديين تعودنا عادة وهي أننا نريد أن نبحث جيدا.

مثلا قررت الأمة المحترمة بأن تبقى الأشياء تسيير كما هي، هيا أيها الناس، لتأخذوا أجوركم عن طريق الميزانية وليس عن طريق البنوك! ما يسمى (La budgétisation du déficit des entreprises publiques).

أنا لا مع المؤسسات العمومية ولا ضدها، أنا مع الشفافية التي لا بد منها، عندما تسجل أية مؤسسة عجزا، نتركها عاجزة ولكن لا نغطي عجزها عن طريق البنوك، وبعد ذلك يقال إن وزير المالية بطال! ما به وزير المالية؟ فيقال إن وزير المالية لم يقم بإصلاح القطاع المصرفي!

كيف يا إخوان يمكن أن يكون إصلاح القطاع المصرفي عندما تكون المؤسسات الاقتصادية العمومية تقوم بالصرف والقطاع المصرفي العمومي يقوم بالدفع؟ هذا سؤال مطروح وهو سؤال سياسي له أهمية فيما يخص تحضير المستقبل للبلد.

هناك أيضا مجموعة من المواد للحفاظ على أملاك الدولة لا سيما المادة 89 مكرر، ماذا تقول هذه المادة؟ المادة تقول: «أملاك الدولة موجودة وعدد كبير منها

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2005.

#### مقدمة

بناء على إحالة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2005، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، بتاريخ 10 نوفمبر 2004، تحت رقم 04/93؛ شرعت اللجنة برئاسة السيد الطيب ماطلو، رئيس اللجنة، في دراسة النص المحال عليها، فعقدت سلسلة من الاجتماعات بمقر المجلس، في الفترة ما بين 13 و19 نوفمبر 2004، واستمعت في هذا السياق يوم الخميس 18 نوفمبر 2004 إلى السيد عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية، ممثلاً للحكومة، حيث استعرض أمام اللجنة الخطوط العريضة للنص، وقدم تحليلاً تقنياً للأسس المالية لسنة 2005.

واختتمت اللجنة المرحلة الأولى من دراستها للنص بإعداد هذا التقرير التمهيدي الذي صادقت عليه في اجتماعها يومي 18 و19 نوفمبر 2004.

#### تقديم النص

يأتي نص قانون المالية لسنة 2005 في ظروف اقتصادية ومالية متميزة، ذلك أن بداية سنة 2004 التي وصفت بالصعبة لاعتبارات محلية ودولية، سرعان ما دخلت في منعطف آخر ميزه على الصعيد العالمي ارتفاع أسعار النفط، وعلى الصعيد الداخلي تسجيل جملة من النتائج الإيجابية التي حققها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وترشيد النفقات.

وقد تُرجم هذا النجاح في الارتفاع المحسوس لمستوى النمو الاقتصادي الذي وصل إلى أكثر من 6,8% والذي لم تتجاوز نسبته 1,2% سنة 2001، وتراجع نسبة البطالة من 28,4% سنة 2001 إلى 23,7% سنة 2003، وارتفاع معتبر لاحتياطي الصرف الذي انتقل هو أيضاً من 11,9 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2000 إلى 32,9 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2003 والذي من المتوقع أن يرتفع إلى أكثر من 40 مليار دولار أمريكي سنة 2005، وانخفاض لنسبة المديونية

فقط.

سيدي الرئيس،

قبل أن أنهى تحليل وتقديم هذه الإجراءات أو هذه المجموعة من الإجراءات المختلفة بودي أن أقول كلمة فقط وهي أنني أحصيت عدد الإجراءات المتخذة لصالح الشعب سواء الأسر أو المؤسسات الاقتصادية واحدة بواحدة فوجدت عشرين إجراء (La mesure en faveur des ménages et des entreprises) ليس هناك إجراء واحد وإنما عشرون هي موجودة لدي ولكنني لن أطيل الحديث عنها ولا يمكنني سيدي الرئيس أن أقرأها واحدة واحدة (La mesure dans la loi de finances en faveur des ménages des citoyens et des entreprises) نعم، عددها عشرون إجراء، وأربعة إجراءات فقط لصالح الخزينة العمومية.

سيدي الرئيس،

أتم كلامي بالشكر وبكل احترام للديمقراطية، كلنا ديمقراطيون ولكن يمكن أن نبتعد عن الرأي القائل بأن الديمقراطية هي (الربح ليك والخسارة لي). أشكركم سيدي الرئيس وأشكركم جميعاً.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد الوزير على عرضه

لنص قانون المالية لسنة 2005 والتوضيحات التي أفادنا بها حول مضمون هذا النص والآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لتقديم التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع والكلمة لكم.

**السيد مقرر اللجنة المختصة:** بسم الله الرحمن

الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة، والوفد المرافق

له،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

– تخفيض نسبة الدفع الجزافي من 2% إلى 1%، على مجموع المدفوعات السنوية الخاضعة للضريبة (المادة 11).

– وجوب إدخال معلومات إضافية على العقود الموثقة، سيما من خلال استخدام رقم التعريف الإحصائي لكل شخص مسجل في الفهرس الوطني للأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين.

– الإعفاء من رسم حق نقل بيع الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني، التي تنازلت عنها الهيئات العمومية.

– توسيع الإعفاء من الرسوم بالنسبة للعقود المتضمنة اقتناء أراضي الأساس أو بيع المحلات ذات الاستعمال السكني، سيما السكنات الاجتماعية التساهمية وسكنات البيع بالإيجار والسكن الريفي.

– تخصيص ناتج الرسم الداخلي على الاستهلاك بنسبة 2% لحساب الصندوق الخاص لترقية الصادرات.

– رفع سعر الغاز أويل (المازوت) إلى 257,25 دج/هل.

– إلزام صناع التبغ وجوبا مسك ثلاثة حسابات حسب المواد، تسمح للإدارة الجبائية بمراقبة مدى صحة التصريحات.

– تحديد ووصف المصنوعات من المعادن الثمينة وحجزها في حالة عدم وجود العلامة (الدمغة) وكذا تطبيق الإجراءات المحددة لها.

– تأسيس دفع تلقائي من إيرادات كراء قاعات الحفلات وحفلات الأسواق والسيرك، وتحدد نسبة الاقتطاع من المصدر بـ 15% محررة من الضريبة.

– إلزامية تقديم المكلفين بالضريبة الذين ينجزون عمليات ضمن شروط البيع بالجملة، كشفا بقائمة الزبائن، يتم تحيينه شهريا ويعاقب بغرامة جبائية في حالة عدم تقديم الكشف وفي حالة العود وكذا في حالة الإدلاء بمعلومات غير صحيحة.

– التسوية والترقيم النهائي في سند الملكية بالنسبة للبنائيات المنجزة من قبل الخواص بموجب رخصة بناء أو غيرها، والتي يكون شاغلوها قادرين على تبرير دفع ثمن الحيازة.

الخارجية من 21,2% سنة 2001 إلى 18,2% سنة 2003. وقد وضع نص قانون المالية لسنة 2005 استراتيجية هامة وطموحة على المدى المتوسط (2005 – 2009) تفضي إلى تأهيل البنية التحتية على طريق وضع الإصلاحات الكبرى حيز التطبيق، ودعم النمو الاقتصادي الذي يتطلب رصد 3800 مليار دج، أي ما يعادل 12,7% من الثروة الوطنية المنتجة خلال المدى المحدد.

ويبرز طموح هذا المسعى فيما يتوقع تحقيقه من نتائج من جراء استثمار المؤسسات مبلغا يعادل 100 مليار دولار أمريكي للفترة نفسها، أي بنسبة 25% من الـ 400 مليار دولار أمريكي التي سيتم تحصيلها، وكذا المحافظة على نفقات التجهيز التي تقوم بها الدولة، وعلى الأخص ترقية نوعية الخدمات العمومية وتحقيق تطور باتجاه تقليص العجز، وإيقاف تصاعد المديونية العمومية، وهي كلها معالم طموحة حقا، برزت في نص قانون المالية لسنة 2005.

التدابير الجديدة الواردة في النص

– تحيين حدود مبالغ النظام الجزافي من 1.500.000 دج إلى 2.500.000 دج، بخصوص نشاطات الشراء وإعادة البيع، ومن 800.000 إلى 1.200.000 دج بخصوص مقدمي الخدمات.

– تخفيض ضريبة إيجار المساكن من 10% إلى 7% وإعفاء المساكن التي يستأجرها الطلبة من الضريبة (المادة 3).

– رفع حد الإعفاء من 12.000 إلى 15.000 دج، لفائدة العمال المعوقين.

– زيادة من 40% إلى 50% في نسبة الحسم المطبقة على حواصل السندات غير الإسمية أو لحاملها.

– تخفيض النسبة المطبقة على فائض التنازل الخاصة بالعقارات المبنية من 15% إلى 10%، وتبقى العقارات غير المبنية خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 15%.

– إعفاء شركات رأسمال المخاطرة من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات، ابتداء من انطلاق نشاطها.

والانشغالات والملاحظات حول الأحكام والتدابير الواردة في نص قانون المالية لسنة 2005 تمحورت حول ما يلي:

(1) إذا كنا نلاحظ بارتياح استقرار نفقات التسيير للدولة، فذلك لا يحول دون التساؤل عن قضية التكفل بالزيادات الناتجة عن تسيير الحياة المهنية للموظفين وتحسين ظروف عملهم، علما أن هيئات الدولة مطالبة بلعب دور حاسم في تنفيذ الإصلاحات المبرمجة.

(2) تبدو مداخل الملكية العقارية المقررة في الميزانية غير كافية بالنظر إلى أهمية الملكية العقارية التابعة للدولة، والسؤال الذي نطرحه من خلال هذه الملاحظة هو معرفة ما إذا كانت وزارة المالية قد حصرت هذا المشكل، وإذا كان الأمر كذلك، ماهي التدابير المتخذة قصد تقييم الأملاك العقارية للدولة انطلاقا من استثمار منتوجاتها؟

(3) بصرف النظر عن فعالية الجهاز الذي أقرته الحكومة في مجال التشغيل لا سيما دعم تشغيل الشباب، إلا أنه لم يبلغ بعد مستوى الرضا المنتظر، بسبب المشاكل التي تعترض المتعهدين الشباب للحصول على القروض الضرورية لإنجاز مشاريعهم. وعليه، يتعين تحسين هذا الجهاز، والتعريف بالتدابير الجديدة المقررة في هذا الصدد.

(4) بخصوص التنمية المحلية، يتعين مواصلة الجهود قصد بلوغ المستوى المرجو، الأمر الذي يستوجب تعميق لا مركزية البرامج سواء على مستوى الإعداد أو على مستوى التسيير، وذلك بإعطاء الولايات مسؤولية اختيار العمليات التي ينبغي إنجازها طبقا لخصوصيات كل ولاية، وفي إطار الاحترام الصارم للأولويات الوطنية وفي تسيير اعتمادات الصرف.

(5) بذلت الدولة جهودا معتبرة في تمويل إنجاز المرافق العمومية، وتبقى صيانتها عبئا على عاتق الجماعات المحلية الأمر الذي يستدعي استحداث موارد مالية محلية، تتناسب والقدرات التي تتوفر عليها الجماعات المحلية واحتياجاتها في ميدان صيانة تلك المرافق.

- إستفادة الاستثمارات المعتمدة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لمدة ثلاث (3) سنوات، من الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري على الأملاك المبنية.

- دفع مساهمة من المركز الوطني للسجل التجاري للميزانية العامة للدولة.

- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار للتشغيل يخصص لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتوظيف الأموال في قيم منقولة، ويعرض قانونه للموافقة على لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة ومتابعتها.

- إقرار تسهيل إجراء نزع الملكية ذات المنفعة العامة.

- حصول السلطة المينائية على حقوق الملاحه كموارد عادية.

- توضع سيوليات هيئات الضمان الاجتماعي في التوظيفات وحسب نسب محددة في الخزينة العمومية.

- إسترجاع أراضي المؤسسات العمومية، والتي لا تتلاءم وطبيعة نشاطاتها.

- تخفيض في نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك لتمويل استثمارات جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو توسيع نشاطاتها.

مناقشة النص على مستوى اللجنة

1 - عرض السيد وزير المالية، ممثل الحكومة:

قدم السيد ممثل الحكومة عرضا مفصلا للنص أمام اللجنة، أعطى فيه تحليلا تقنيا لأسس السياسة المالية لسنة 2005 والاعتمادات التي رصدت للتكفل ببرنامج طموح على مدى متوسط للفترة من 2005 إلى 2009.

وبعد العرض الذي تفضل به السيد الوزير أمام السادة أعضاء المجلس الموقر فإن اللجنة ترى أنه لا داعي لتكراره أمامكم وبذلك نشرع مباشرة في تقديم تساؤلات وانشغالات اللجنة.

2 - تساؤلات وانشغالات وملاحظات اللجنة:

وجه السادة أعضاء اللجنة جملة من التساؤلات

15) لقد بذلت الحكومة جهوداً لتسديد المديونية العمومية بما فيها الدفع المسبق لجزء من المديونية الخارجية، وإذ نثمن ذلك، نود التعرف على حجم هذه العملية، وندعو إلى مواصلة الجهد للتسديد المسبق للمديونية الخارجية بما يجعلها في المستوى المقبول.

16) نصت المادة 72 من نص قانون المالية لسنة 2005 بصفة توقعية، مساهمة هيئات الضمان الاجتماعي المقدرة بمبلغ 35 مليار دج، لصالح المؤسسات الاستشفائية، لتغطية المصاريف الطبية للمؤمنين لهم اجتماعياً وذوي الحقوق. وما دام المصابون من جراء حوادث المرور يتم التكفل بهم أيضاً من قبل المؤسسات الاستشفائية، لماذا لا تساهم شركات التأمين في تمويل هذه المؤسسات، خاصة وأن الأمر رقم 15/74 نص في مادته 2 على أنه يتم تعويض مصاريف المساعدة الطبية والاستشفائية حسب التعريف المعمول بها في المراكز الصحية أو الاستشفائية؟

3- رد السيد وزير المالية، ممثل الحكومة:

أجاب السيد ممثل الحكومة على أسئلة وانشغالات وملاحظات السادة أعضاء اللجنة وقدم توضيحات بشأنها، كما يلي:

فيما يتعلق بالزيادات المترتبة عن تسيير المسار المهني للموظفين، أجاب السيد الوزير أن الدولة ستتكفل بالزيادات المبرمجة في نفقات التسيير في إطار صندوق ضبط الإيرادات، بالقدر الذي لا يؤثر على دور الدولة في تنفيذ الإصلاحات المبرمجة.

أوضح السيد الوزير بأن النقص في تحصيل مداخيل الملكية العقارية يعود أساساً إلى عزوف المواطنين عن دفع مساهماتهم وإلى عدم فعالية آليات التحصيل.

وحول المشاكل التي تعترض الشباب في الحصول على قروض، أجاب السيد الوزير أن الجهاز الخاص بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب يندرج ضمن النشاط الاقتصادي للدولة، ويتكفل به في قسم التجهيز للميزانية.

وفي هذا السياق، يتعين على المستثمرين الشباب تقبل الإجراءات بالضمانات، ويبقى على البنوك أن تحسن علاقاتها مع المستثمرين الشباب.

6) نظراً للتأخيرات التي سجلتها المناطق الريفية، والمستوى الضعيف الذي وصلت إليه التنمية فيها، يستحسن ترقيتها بتوجيه مجهود النمو نحو المناطق المحرومة.

7) لماذا لا يتم وضع إجراءات إدارية تلزم المستخدم إثبات التشغيل فور البدء في العمل، عن طريق محضر التنصيب، وتشديد الرقابة من طرف أعوان وزارتي العمل والمالية، لمحاربة ظاهرة عدم التصريح بالمستخدمين؟

8) نثمن ما ورد في المادة 12 من النص، لكن أليس من الضروري تجميع المعلومات المتعلقة بالمبيعات لكل زبون، وتبليغها لمديريات الضرائب ومديريات التجارة لكل ولاية، على غرار ما يقوم به المركز الوطني للمعلوماتية والإحصاء، بخصوص عمليات الاستيراد والتصدير؟

9) لتحصيل حقوق الخزينة لدى الخاضعين للضريبة، لا يكفي معرفة هويتهم الكاملة، وإن كان ذلك ضرورياً، ألا ينبغي الاهتمام أيضاً بجوانب أخرى مثل العمران، من تسمية وترقيم مختلف الأحياء والشوارع والبنيات، حتى يمكن الوصول إلى عناوينهم وبالتالي التعرف عليهم؟

10) إذا كانت المساحات التي تفوق 20/1 قابلة للتنازل بالتراضي، فما مصير الأراضي التي تقل عن هذه النسبة؟ (المادة 47).

11) ما المقصود بأراضي المؤسسات العمومية غير اللازمة؟ وما هو مصير هذه الأراضي بعد تحويلها إلى الدولة؟ (المادة 85).

12) ما هو تفسير وجود دعم مالي سنوي في ميزانية التسيير لوزارة الطاقة والمناجم لمؤسسة (ISPAT)، وإلغاء الدعم الذي كان يمنح لشركة الكهرباء والغاز في التوزيع العمومي للغاز وتدعيم الكهرباء الريفية؟

13) هناك صعوبات على مستوى المنظومة المصرفية لتمويل المشاريع في إطار تشغيل الشباب.

14) بذلت الدولة مجهودات في القطاع الفلاحي، إلا أن البنوك لم تدعم هذه المجهودات بالقروض الموسمية.

من خدمة الدين الذي مكن من توفير 27 مليار دج، وستستمر الحكومة في نفس هذا المسعى حسب إمكانياتها المالية، إلى غاية جعل المديونية الخارجية في مستوى متحكم فيه.

وفيما يخص المشاريع الكبرى، فإن تمويلها سيتم بطريقتين الأولى بتركيبة مالية بين الدولة والمستعملين، والثانية باللجوء إلى الامتياز مثل الطريق السيار شرق - غرب، وميترو الجزائر العاصمة والسكك الحديدية... إلخ.

وعن تمويل المؤسسات الأجنبية من طرف البنوك الجزائرية، أجاب السيد الوزير أن هذا الإجراء مقبول شريطة أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ويجلب التكنولوجيا الرائدة.

#### رأي اللجنة

يتضح من نص قانون المالية لسنة 2005 الاستقرار الملاحظ في نفقات الدولة، وارتفاع في الإيرادات البترولية وإجراءات لعصرنة الجباية العادية، واحترام الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة لتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.

أما فيما يتعلق بالأحكام الجديدة التي تضمنها النص، فهناك تدابير تحفيزية تتعلق بالاستثمار الخاص وأخرى بمكافحة التهرب الضريبي والتي تهدف في مجملها إلى تدعيم قواعد الاقتصاد الوطني. وعلى الصعيد الاجتماعي، يحتوي النص أيضا على تدابير تحفيزية تهدف إلى المساهمة في التخفيف من أزمة السكن والمعاملات الأخرى ولا سيما في مجال الإنجاز والإيجار.

من جانب آخر، تتميز ميزانية سنة 2005، بتعبيرها عن إرادة الدولة في العمل على انتهاج سياسة عقلانية لتعبئة الموارد المالية، والصرامة في استعمال الأموال العمومية.

كما يتضح من خلال هذه الميزانية، اختيار الحكومة طريقة التخطيط للاستثمار العمومي حسب القطاعات، مما يؤدي إلى الانتقال من طريقة الميزانية السنوية إلى مسعى جديد متعدد السنوات، وبالتحديد المسعى الخماسي الذي يغطي الفترة من 2005 إلى 2009.

إن احتساب الإيرادات البترولية على أساس سعر

أما بخصوص لا مركزية التنمية المحلية، أجاب السيد الوزير أنه يدعم هذه الفكرة التي تعمل على تقليص الفوارق بين المناطق والقطاعات، إلى جانب تنظيم وسائل وأدوات الإعداد والتسيير، ولاسيما إصلاح المالية المحلية، مع منح الأولوية للمناطق الريفية في مجال التنمية.

وعن ظاهرة عدم التصريح بالمستخدمين، رد السيد الوزير أن هذا الانشغال سيتكفل به في إطار التنظيم الساري المفعول، كما أن الوزارة ستشرع في بلورة آليات الإحاطة والتعرف على المتعاملين الاقتصاديين، ويبقى على الجماعات المحلية أداء دورها كاملا في تحصيل الجباية والرسوم المحلية. وبالنسبة لمساحات الأراضي التي تقل عن 20/1 من المساحة المتنازل عليها، فإن تسويتها تتم بشكل تلقائي ضمن المادة 47.

وحول التساؤل عن المقصود بالمساحات غير اللازمة المملوكة للمؤسسات العمومية، أوضح السيد الوزير أنها ستعود لمالكها الأصلي وهو الدولة، لاستغلالها في بناء تجهيزات ومرافق عمومية.

وفيما يتعلق بالدعم المالي لمؤسسة (ISPAT) أجاب السيد الوزير أن هذا الدعم يندرج في إطار الاتفاقية المبرمة مع هذه الشركة، وهذا الإجراء يدعم في الحقيقة مؤسسة سونغاز.

أما بخصوص التكفل ببرامج التوزيع العمومي للكهرباء الريفية والغاز فقد تم التكفل بهما في قسم التجهيز.

وبالنسبة للانشغال المتعلق بتدعيم الفلاحة، أجاب السيد الوزير أنه سيتم لقاء بين وزارة المالية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية في سبيل التكفل بالمستثمرين الذين لا يتوفرون على قروض بنكية.

وفيما يخص استفادة شركات رأس المال المخاطرة من الإعفاء من الضريبة على الأرباح، تبنى السيد الوزير الفكرة وأخضع تطبيقها إلى إعادة النظر في تعريف الأخطار.

أما بخصوص التسديد المسبق للمديونية الخارجية، أوضح السيد الوزير بأن خدمة المديونية جد مكلفة، والهدف من التسديد المسبق هو التخفيف

مرجعي لبرميل البترول، يقدر بـ 19 دولارا أمريكيا، مرده إلى انتهاج سياسة الحذر والتكشف التي دعا إليها فخامة رئيس الجمهورية.

أما فيما يخص ميزانية التجهيز فقد طرأ عليها ارتفاع بنسبة 7,1%، حيث انتقلت من 698 مليار دج سنة 2004 إلى 750 مليار دج سنة 2005.

ومما سبق، يتبين بوضوح صحة تقديرات النمو وموضوعية إعداد الميزانية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن تصورات وعناصر التحليل التي وردت في هذا التقرير من شأنها أن تشكل قاعدة لنقاش ثري وبناء من طرف السيدات والسادة أعضاء المجلس.

ذلكم، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي زملائي أعضاء المجلس هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2005، أعرضه عليكم للمناقشة؛ وشكرا جزيلا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد المقرر على تلاوته التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة المختصة مشكورة، كما أشكر السيد الوزير والسيد المقرر اللجنة المختصة على تمكيننا من الإطلاع وتسليط المزيد من الضوء على نص القانون موضوع النقاش ولتحديد الموقف منه لاحقا؛ وحتى نمكن السيدات والسادة الأعضاء من إدراج المعطيات التي قدمت هذه الصبيحة سواء من قبل السيد الوزير أو من قبل السيد المقرر اللجنة المختصة في إطار التحليلات التي تساعدهم على تقديم التدخلات، نوقف الجلسة عند هذا الحد ونستأنف النقاش العام على الساعة الثانية والنصف زوالا، شكرا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة عند منتصف النهار ودقيقتين.**



**محضر الجلسة العلنية السادسة  
المنعقدة يوم السبت 07 شوال 1425هـ  
الموافق 20 نوفمبر 2004م (مساء)**

وبالنسبة إلى رؤساء المجموعات البرلمانية فإن رغبوا في أخذ الكلمة فسوف تمنح لهم هذه الإمكانية في نهاية النقاش العام؛ وعليه ودون الاسترسال في الحديث عن الأشياء التي تعرفونها ولاداعي لتكرارها أحيل الكلمة إلى أول المسجلين للتدخل وهو السيد حسان بونفلة.

**السيد حسان بونفلة:** بسم الله الرحمن الرحيم.  
سيدي الرئيس،  
السادة الوزراء،  
إخواني أخواتي، أعضاء مجلس الأمة،  
السلام عليكم.

سيدي الرئيس، قبل أن نتطرق إلى الكلام عن نص قانون المالية نشكر الأخ السيد بن أشنهو، وزير المالية على اعتماده الصراحة صباح هذا اليوم، فعلا لقد تكلم من قلبه وسوف نجيبه نحن كذلك من قلوبنا، فنحن حتى إن أردنا عمل سياسة لا أعتقد أنها سوف تكون على حساب الدولة ومصداقيتها.

سيدي الرئيس، إذا أردنا أن نتبع هذه السياسة ونفكر بالانتخابات وكذلك عن الشعبوية ونقول بأن الزيادة في مادة المازوت تقدر بـ 1 دينار ومن الأولى أن نخفضها! وإن أردنا الاهتمام بتطبيق الإصلاحات وكلمة الحق أصبحت مرة اليوم ومن يتفوه بها لا يعد جزائريا ولا يفكر بمصلحة الشعب، فأنا شخصا لا أعتقد أن كلا من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة أو أي وزير كان أو الحكومة تريد أن تلقي بالشعب إلى مسلك الجوع! إنها حقيقة يجب أن نقولها اليوم والشعب على علم بذلك.

نعرف أنه منذ المصادقة على قانون المرور إلى يومنا هذا وضعنا مادة تقرر بأن حزام الأمن إجباري بحيث أصبح أكثر من 60% يلتزم بوضعها بعدما كان لا أحد يفعل ذلك.

لقد تكلم السيد الوزير صباحا عن مسألة عدم دفع

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

– السيد عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية؛  
– السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة  
الواحدة مساء.**

**السيد الرئيس:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغال جلسة هذه الظهيرة المخصصة لتقديم التصورات وطرح الأسئلة والاستفسارات حول مضمون نص قانون المالية لسنة 2005 الذي عرض وقدم من طرف السيد وزير المالية صبيحة هذا اليوم وكذلك التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية.

كما لاحظتم ومما لا شك فيه أننا لم نحدد مدة التدخل للنقاش، أملين بأن يتفهم الواحد والآخر بأن الحق في التدخل هو حق مكرس، كذلك الإطالة عندما يكون فيها التكرار تصبح غير مجدية، ولهذا أتوجه للزميلات والزملاء لمراعاة هذا الجانب خلال تدخلاتهم؛ الأفكار التي طرحت لا داعي لتكرارها ويبقى الواحد يذهب مباشرة إلى جوهر الموضوع، فالترحيب والشكر وإبداء الإرتياح عبرنا عنه في بداية الجلسة وأعتقد أنني قد كنت أتكلم باسم الجميع فلا داعي لتكرار الترحاب والشكر والتهنئة التي نعرف أنها لا تسمن ولا تغني من جوع.

هذه ملاحظات أولية كان بودي قولها وسوف نشرع الآن في النقاش ونتوقف في حدود الساعة السادسة مساء ونواصل النقاش غدا.

سيدي الرئيس، هناك بعض الأشخاص المتواجدين ببعض البلديات أو بمراكز القرار لا يهمهم برنامج رئيس الجمهورية والحكومة.

وهناك نقطة أخرى سيدي الرئيس، إنها قضية الكحول، وأنا على أية حال لا أشرب ولا أذافع عمّن يشرب الخمر والناس تعرفني، إذ نجد لدى بعض الأشخاص مصانع تنتج هذه المادة بحيث يبيعون ويصدرون! هذا أمر حلال لكن إذا قمنا نحن باستيرادها فهذا حرام؟!

وإذا كان هذا هو تفكير هؤلاء الناس فإن مصداقية الجزائر لا تقتصر على معاداتي للسيد الوزير بن أشنهو – أسف على هذه العبارة إن ذكرت اسمه – لا يمكن أن نحكم الجزائر لأنها ملك للشعب وما هو إلا ممثل لبرنامج فنحن سيدي الوزير والرجال المخلصون إلى جانبك.

هناك بعض المشاكل التي يجب أن نتحدث عنها، ومن بينها قضية المازوت التي تكلمنا عنها كثيرا لكن لا يمكننا أن نتبع سياسة معينة على حساب الحقيقة، تكلمنا صباحا عن قضية التعليم، ليس باستطاعة معلمي الطور الابتدائي أن ينظموا إضرابا! ولا نجد أحدا يتكلم عنهم، عكس أولئك الذين ينزلون إلى الطرقات ويقومون بغلقها ثم يشعلون النار بالعجلات المطاطية فهؤلاء الذين نستمتع إليهم ونحل مشاكلهم، لكن الذي يطرح مشكلته في إطار قانوني لا يستمتع إليه!!

سيدي الرئيس، يطالب مواطنو ولاية قالمة بتطبيق قانون المالية بالعدل فقط على كل الولايات وأن تقام دراسة معمقة لكل ولاية على حدة لكي تستفيد كل ولاية من حقها.

لقد قلتها من مكاني هذا عند مناقشتنا لبرنامج الحكومة وأعيدها اليوم: بهذا البرلمان وبهذه البلديات لا يمكننا الذهاب بعيدا إذا لم تكن هناك انتخابات مسبقة، إنهم لا يؤمنون ببرنامج رئيس الجمهورية؛ وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد حسان بونفلة والكلمة الآن للسيد عاشور عموري.

الضرائب، فعلا لكن نتساءل عن الفئة التي تسدها، إنها شريحة التجار الكبار، لا يدفعون للدولة لكنهم يدفعون لجهة أخرى.

إن قيمة الضرائب تَقْتطع من رواتب العمال والموظفين البسطاء لكن الآخرين لا يدفعون وأذكركم سيدي الوزير الآن أن بعض موظفي قطاع الضرائب غير محميين وإن بعض الموظفين قاموا بإضراب ولكنهم طردوا من مناصب عملهم، إذن أين هي الدولة يا ترى؟

السؤال يبقى مطروحا فالحديث عن الضرائب يحثنا على ضرورة حماية هؤلاء الأشخاص المخلصين في عملهم وضرورة تنحية الأشخاص المعتدين.

سيدي الرئيس، نلاحظ أنه يوجد أشخاص لا يدفعون مستحقات الإيجار لديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI)، لماذا نجد أن نسبة 80% من الأشخاص لا يدفعونها؟

حتى قانون البلدية - باعتبارنا كنا مسؤولين ببعض البلديات – لاحظنا أن البطال يحوز على 80 نقطة أما الموظف فله 10 نقاط يعني ندعم البطالين في مجال السكن بالرغم من عدم إمكانيتهم تسديد المبلغ المستحق لدفع الإيجار!

سيدي الرئيس، نعرف بأن العامل اليوم يتحصل على الحد الأدنى للأجور أي على 8000 دج وأن مبلغ الإيجار حدد هذا العام بـ 3500 دج، نتساءل هنا، كيف بإمكان هذا المواطن أن يدفع مبلغ الإيجار ويسهر على تعليم أبنائه؟! إنه شيء واضح بحيث أن مآل هذه العملية هو الفوضى وكأثر لذلك نجد عجز الأشخاص عن الدفع أو أننا نقوم باستدعاء رجال الأمن لطردهم إلى الشارع!

إنه مرض يجب أن نعالجه اليوم قبل الغد، وفيما يخص برنامج رئيس الجمهورية والحكومة الذي تقرر في مضمونه إنجاز 100.000 سكن خلال السنة وبالرجوع إلى البلديات نجد أن الأشخاص الذين لديهم الرغبة في الاستثمار بها يصطدمون بعقبة العقار لكننا نحن نعلم أن قطاعا من الأراضي توزع هنا وهناك وتتقاسم بين أشخاص يقومون بعد ذلك ببيعها!!

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عاشور عموري، والكلمة الآن للسيد عمر سعيد مومن.

**السيد عمر سعيد مومن:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم، معالي الوزراء والطاقم المرافق لهم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم.

في حقيقة الأمر، سوف يدور تدخلني حول النقاش الذي أعده السيد بن أشنهو، ونظرته لإصلاح المنظومة المالية للسنوات الأربع القادمة وسأترك المجال لمناقشة قانون المالية لسنة 2005 للزملاء.

إن سيدي الوزير، إن مشروعكم هذا ليجعلني أقول بأن هناك آفاقا واعدة بالنسبة للنظرة الجديدة لإصلاحات السوق المالية في الجزائر للسنوات الأربع القادمة، فتفحصكم للسوق المالية التي مازالت تسير على النمط القديم رغم عدة إصلاحات متتالية إلا أن مشروعكم إذا طبق يهيئنا للدخول إلى السوق المالية العالمية بركائز متينة مما يهيئنا كذلك للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك انضمامنا إلى المنظمة العالمية للتجارة بسوق جزائرية قوية تقلل من الآثار السلبية التي ستنتج إثر انضمامنا لهذه الأسواق الجديدة.

فمشروعكم هذا الذي تركزون فيه على اقتصاد السوق والمنافسة الحرة يتطلب من الجميع أي من كل القطاعات المعنية الإبداع لخلق ثروات مالية جديدة لكي تمول قطاعات كانت بالأمس تمول من قطاعات الدولة ماعدا الصحة والتربية والفئات المعوزة ذات الدخل الضعيف فالتقليص في الإنفاق العمومي يترك أثرا على الحياة اليومية للمواطن.

سيدي الوزير، ستكون تساؤلاتي عديدة مع حرصي كذلك أن يلقي هذا المشروع دعما من طرف وزراء التجارة، العدالة، المالية، الاتصالات وكافة القطاعات المعنية.

نبدأ بأول نقطة تخص إصلاح البنوك، حتمية لما وصل إليه هذا القطاع نلاحظ ما يلي:

**السيد عاشور عموري:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ أما بعد، السيد الرئيس المحترم،

أصحاب المعالي، زميلاتي، زملائي، السلام عليكم.

سأغتنم الفرصة المتاحة لي لأبوح على مسامعكم ببعض الانشغالات التي راودتني عسى أن أستفيد وأفيد.

إن تدخلني هذا سيتمحور ليس فيما جاء في محتوى القانون الذي يفترض فيه أنه نتيجة لتحاليل الوضعية العامة للبلاد من طرف ذوي الاختصاص والأرقام المحتواة فيه هي حصيلة هذه التحاليل، إذن لا جدوى من مناقشتها ثانية والمزايدة أكثر عما يدور في الساحة السياسية؛ فما أردت طرحه هو:

أولا، ماهو السبب الذي جعل هذا المشروع المطروح من طرف حكومة الأغلبية السياسية (التحالف) تسبب فيه نفس الأغلبية بعجز يقدر بـ 500 مليار دينار حسب التصريحات التي قدمت من طرف السيد الوزير؟

ثانيا، كيف نفسر رفض النواب لبعض المواد أو تعديلها وهي تحتوي على أرقام يفترض فيها أنها نتيجة حسابات دقيقة؟

ثالثا، كيف يفسر طرح نفس المادة التي رفضت من قبل وفي نفس الظروف والزمان دون تحضير الجو الملائم لها؟

رابعا، كيف يمكن تفادي مثل هذه الوضعية في المستقبل وهي صراعات عادية بين المؤسسات حتى لا يبدو أنه مشكل مؤسساتي حتى أصبح الكل يتمنى تدخل فخامة رئيس الجمهورية للفصل وكأنه الوحيد الذي يهمله مستقبل ورفاهية هذا البلد وهذا الشعب؟

وعليه، أظن وقد أكون مخطئا أن الأمر وكل الأمر يكمن في مدى قدرتنا على إيصال المعلومة إلى الطرف الآخر والأخذ من الوقت ما يكفي لإقناعه حتى لا يزايد طرف على الآخر في حبه لهذا البلد.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

النمو الاقتصادي وعداء، وهذا لتحديات العولمة والنظام العالمي الجديد.

أخيرا سيدي الوزير يتمثل تساؤلي فيما يلي: هل باستطاعتكم - أسبوعيا أو شهريا - معرفة رصيد حساب الدولة (الأمة)؟ أي (Le solde des comptes de la nation)؟

وهذا لتفادي الانزلاقات والتدخل فوريا. وكذلك، هل في السنة المقبلة إن شاء الله قبل مناقشة قانون المالية الجديد نستطيع إغلاق قانون المالية لسنة 2005؟

لقد ظهر مؤخرا في الصحف أن شركة ضمان البنوك لا تحوز على رخصة وهي تعمل منذ سنتين فهل هذا صحيح؟ ولماذا لم تعط لها هذه الرخصة؟ وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عمر سعيد مومن والكلمة الآن للسيد محمد بلقاسم بن دقموس.

**السيد محمد بلقاسم بن دقموس:** بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير المالية، ممثل الحكومة، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام المحترمة، السلام عليكم ورحمة الله وبعد.

عيدكم مبارك وكل عام وأنتم ونحن بخير، أستسمح في البداية ومن هذا المنبر لأقدم تعازي الخالصة إلى عائلة يحيواوي وسكان مدينة عين الملح على إثر المصاب الجلل الذي أصابهم في فقدان ابنهم أحمد نتيجة الأحداث التي عرفت مدينة عين الملح الأيام الفارطة فإننا لله وإننا إليه راجعون، كما نتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

سيدي الرئيس، السيد معالي وزير المالية، تعد ولاية المسيلة من الولايات شبه الصحراوية

- عدم وجود شفافية، والبيروقراطية سائدة مما نتج عنها عدة فضائح منها تحويل الأموال، التزوير، المحاباة والرشوة؛

- عدم وجود منافسة بين البنوك هذا ما يجعلها جامدة بدون مبادرة حقيقية ومما لا يجعلها كذلك تساير كذلك التحولات وعدم الإبداع في جانب الاستثمار؛

- نقص نمط سقوط القروض غير المتطور والذي تنقصه المبادرة؛

- سوق الرهون (Les hypothèques) غير مهيء وغير متطور؛

- سوق العقار ما يزال يعيش في بيروقراطية حادة؛

- المنظومة القانونية غير ناجعة؛

- لا توجد شفافية بالنسبة للبنوك؛

- إنعدام إعلان وضع مالي سنوي (Bilan financier annuel) رغم وجود قانون يحث البنوك على الإداء برصيدهم السنوي عن طريق الصحافة.

ونلاحظ سيدي الوزير هذه السنة ما عدا البنكين اللذين أعلننا عن رصيدهما (La société générale) وكذلك بنك آخر خاص طبقا القانون الذي يحث البنوك على تقديم تصريح بوضعها المالي وهذا ما يقنع المستثمرين الأجانب والمواطنين بالاستثمار؛

- عدم وجود مركز الدعم (Centrale des impayés)؛

- لا يوجد استقلالية البنوك للمبادرة وجعلها دائما تحت الوصية؛

- تطور وسائل الصرف الحديثة وجعلها تتماشى مع النمط الدولي؛

- إعطاء المهام الحقيقية للبنك الجزائري باستقلالية وإبعاده عن الوصاية؛

- تطور المنظومة المالية وخاصة الجباية العادية، الضريبة المباشرة وغير المباشرة وهذا لمحاربة آفة التهرب الجبائي.

إذن تنصب تساؤلاتي في قناعتني أنه لا سبيل لنا إلا أن ينجح المشروع الجديد للمنظومة المالية وهذا كذلك وعد فخامة رئيس الجمهورية، فبعد إخراج الجزائر من العزلة الدولية وإعطائها مكانة مرموقة بين الدول وبعد إعادة السكنية والطمأنينة في ربوع الوطن بقي

والتي تسمى ببوابة الصحراء غير أن موقعها الإستراتيجي يميزها عن بقية الولايات المجاورة جعلها تكون همزة وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب مما يكثر الضغط على طرقاتها الوطنية التي تبلغ 900 كلم وهي شبكة متهرية تعاني النقص الكبير في الصيانة والعناية، ناهيك عن الجسور الضيقة التي أصبحت خطرا على مستعملي الطريق، أحدثت ضحايا وكوارث بالمئات والتي صنفت فيها ولايتنا من الولايات الأولى في حوادث المرور، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى قدم شبكة هذه الطرقات داخل ولاية المسيلة.

سيدي الوزير، ولايتنا من الولايات التي حباها الله بطبيعة جميلة وتضاريس وعرة، مما جعل الأودية والشعاب متناثرة في شمالها وجنوبها وهي التي تحضن كل مياه الأمطار التي تجمعها وديانها وشعابها في شط الحضنة ولهذا السبب سميت بالحضنة، هذه الأودية الغزيرة التدفق بمياه الأمطار تحدث من حين لآخر فيضانات عارمة وخطيرة على المدن والقرى مما يتسبب في إحداث كوارث طبيعية داخل وعلى حواف هذه التجمعات السكانية، وفي هذا الصدد حدثت عدة كوارث طبيعية في السنوات القليلة نذكر منها على سبيل المثال واد بوسعادة، واد عين الملح، واد تارفة بعين الحجل واد القطيريني بسيدي عيسى، فيضانات ضفاف القصب المتواجدة بداخل مدينة المسيلة التي أصبحت الأحياء فيها كالكوش والعرقوب يدهمها الخطر كلما حل فصل الشتاء.

إن حماية ضفاف هذه المدن من الفيضانات بات ضروريا حتى نتفادى الخسائر البشرية والمادية.

سيدي الرئيس، معالي السيد وزير المالية، يعد النقص الفادح في مد شبكة الغاز الطبيعي عبر تراب ولاية المسيلة إجحافا كبيرا من طرف الدولة في نظر المواطن، فالعمليات التي سجلت في السنوات الماضية لم تر النور ولم تكن بالقدر الكافي بحيث لم تمس مجمل البلديات بولاية المسيلة ونستطيع أن نقول إن نسبة البلديات التي استفادت من الغاز الطبيعي في هذه الولاية هي سبع بلديات من بين سبعة وأربعين بلدية على مستوى الولاية ولكم أن

تقارنوا ولاية المسيلة مع الولايات الأخرى. للعلم أن معظم البلديات تعاني من نقص وسائل التدفئة في فصل الشتاء حيث أن عملية الإمداد بقارورات غاز البوتان في هذه البلديات تصل بشق النفس ناهيك عن التضاربات في أسعار القارورات.

سيدي الوزير، ولاية المسيلة لها من الموارد المائية والأراضي الفلاحية ما يؤهلها لأن تصبح ولاية رائدة في الإنتاج الفلاحي وقد كانت تسمى سابقا (Le grenier du Hodna) إلا أن العناية التامة بهذه المنطقة من طرف الدولة أعطت منتوجا وفيرا في سنوات قلائل إذ أصبح يسوق في مختلف الولايات المجاورة فبفضل برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية وحرصه على دعم التنمية الفلاحية بهذه الولاية أعطى نتائج باهرة نذكر منها على سبيل المثال:

– امتصاص البطالة؛  
– الحد من النزوح الريفي؛  
– توفير المياه الجوفية للسقي؛  
– ربط مئات الحواجز المائية؛  
– غرس الأشجار المثمرة بالمحيطات الغابية مما أضفى طابع الاخضرار على الطبيعة الإيكولوجية البيئية. إلا أن نقصا ملحوظا في تزويد الآبار الفلاحية بالكهرباء وكذا النقص الكبير في الكهرباء الريفية لدى التجمعات السكانية الفلاحية، وفي هذا المطلب نتقدم إلى السلطات المعنية بأخذ هذا المطلب من الأولويات حتى يكون هذا الدعم دعما حقيقيا ووفير الإنتاج.

وفي الأخير نشير إلى نقطة هامة بحيث يوجد على مستوى ولايتنا 131 بئرا إرتوازيا منجزة من طرف الدولة والتي يعود تاريخ حفرها منذ سنوات غير أنها إلى يومنا هذا لم تستغل فكيف يعقل أن تستغل؟ وقد صرفت أموال باهظة لحفر هذه الآبار من دون أن تستغل ويرجع السبب في ذلك إلى عدم إيصال الكهرباء وعدم تجهيز هذه الآبار.

شكرا على حسن الإصغاء سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد بلقاسم بن دقموس والكلمة الآن للسيد سيدي إيكناوي.

من الموظفين الذين يريدون قضاء عطلة عند ذويهم ويتعلق الأمر هنا بالمقيمين بولايات الجنوب؟ إن هذا المرسوم اعتمد على أول تقسيم إداري بعد الاستقلال حيث كانت تصنف ولايات الجنوب الكبير ضمن ما كان يعرف آنذاك بولايات الساورة والواحات أما اليوم وبعد التقسيم الإداريين لأرض الوطن فإن أغلبية الموظفين في مختلف المصالح الإدارية هم من ولايات الجنوب، فكيف يحرمون من الحق المشروع رغم المسافات الكبيرة بين مقر عملهم ومقر إقامتهم الأصلية؟

4 - معالي الوزير، إنكم لا شك تعرفون أن ولايات الجنوب الكبير تتعامل مع الدول المجاورة بما يعرف بتجارة المقايضة إلا أن تجار ولاية إيليزي يمرون عبر الإجراءات الجمركية بولاية تامنراست بحجة عدم وجود مركز للحدود بولايتنا رغم المسافة القريبة من بلدية جانت أو بلدية برج الحواس إلى جمهورية النيجر ولذا ألتمس من سيادتكم سيدي الوزير التدخل قصد إيجاد حل لهذه المعضلة التي أصبحت عرقلة للحركة التجارية من هذا النوع وفي هذه الولاية الحدودية.

5 - أما الانشغال الخامس والأخير فإنه يتمثل في الزيادة المذهلة في أسعار تذكرة السفر على متن الرحلات الجوية التي أصبحت ضرورية وذلك لبعث المسافات بين ولايات الجنوب وشمال البلاد وحتى بين البعض من الولايات وبلدياتها ودوائرها، والمواطن يعلق أملا كبيرا على تدخل الدولة في هذا الموضوع.

سيدي الوزير، أما فيما يتعلق بمداخلتكم التي تقدمتم بها هذه الصبيحة والتي تطرقت فيها إلى العقار، فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق الواقعة بأقصى الجنوب بحيث لا يجب أن تكون (La mise à prix du terrain) في أقصى الجنوب مماثلة لما هو موجود في منطقة تيبازة أو حيدرة مثلا لأن الأراضي أصبحت مهجورة من قبل المستثمرين وشكرا على الإصغاء.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد سيدي إيكناوي والكلمة الآن للسيد أفرواق أفلكان.

**السيد سيدي إيكناوي:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. السيد الرئيس المحترم، معالي السيد الوزير، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الوزراء، السيدات والسادة الحضور.

لا شك أن المضمون من أية مداخلة هو تنوير الإخوة المشرفين عن هذا القطاع الهام وخاصة إذا كانت هذه المداخلات المتعلقة بقانون المالية السنوي، حيث إنه من واجبنا نحن منتخبى الشعب وممثليه في البرلمان تبليغ هذه الاهتمامات والانشغالات التي يعيشها مواطنونا بمختلف الشرائح الاجتماعية؛ ومن هذا المنطلق أود سيدي الرئيس، معالي الوزير أن أخص الاهتمامات والنقاط التالية:

1 - إن الولايات والبلديات النفطية التي تمر عبر ترابها قنوات نقل المحروقات لم تستفد من حقها الكامل كما ينص عليه قانون الجباية البترولية رغم أن أراضيها أصبحت معوقة بمختلف الحقول البترولية وشبكات نقل المواد الكيماوية السائلة.

2 - إن تكلفة فاتورة الكهرباء في بعض مناطق البلاد أصبح المواطن غير قادر على تسديدها وذلك نظرا لارتفاع أسعارها والتي يكون استهلاكها حتميا نظرا للحرارة المبكرة في هذه المناطق، وللأسف لم ألاحظ أية مبادرة في هذا القانون لإيجاد حل يشرح صدور المواطنين وحق البلديات نجدها في بعض الأحيان تعجز عن تسديد فاتورة الآبار الصالحة للشرب لمواطنيها وكذلك المؤسسات التربوية والتعليق- مية التابع تسييرها للبلديات وحتى مقرات البلديات في بعض الأحيان.

أما بالنسبة للإنارة العمومية فحدث ولا حرج إنن كيف تصبح هذه البلدية تسمى بالخلية الأساسية للدولة والواجهة الأمامية للمواطن؟

3 - كيف لمصالحكم الخارجية سيدي الوزير، العمل بالمرسوم الصادر عام 1966 الذي ينظم كيفية الاستفادة من تذكرة السفر المجانية أثناء العطل الصيفية بما ترتب عن تطبيقه حرمان لشريحة كبيرة

في الساحل والجنوب والجبال مع إدخال المشاركة في جميع مجالات هذا القطاع.

ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة من شأنها أن تحسن نوعية الخدمات السياحية التي تتطلبها تحقيق الأهداف المسطرة وتسمح بترقية السياحة الجزائرية لتتنبأ مكانتها على المستوى العالمي.

ألمي أن الملتقى الدولي حول السياحة الصحراوية المقرر في أواخر ديسمبر من السنة الحالية تعطى له العناية الخاصة من طرف الجهات المعنية من حيث التحضير الجيد لكي يتوج باتخاذ قرارات وتوصيات هامة مع السهر على تطبيقها ميدانيا لتعود المنطقة لنشاطها السياحي كما كانت معروفة به في السابق.

الطرق: إن وضعية شبكة الطرق بالولاية مازالت في حالة يرثى لها وهذا رغم بعض الترميمات التي تجرى عليها إلا أن غياب مصالح الصيانة المصاحبة لهذه الإصلاحات تعتبر السبب الرئيسي في إتلاف هذه الطرق كلما أعيد ترميمها من جديد، هذا بالنسبة للطريق الوطني رقم 1 الذي يعتبر الشريان الوحيد للولاية من حيث التمويل بل والمفتاح الوحيد للتنمية بهذه المنطقة، إذن بات من الضروري إنشاء مصالح لصيانة الطرق التي كانت موجودة سابقا ثم اختفت وهذا نظرا لأهميتها.

أما الطرقات بين مقر الولاية ومختلف البلديات فليست بأحسن حال حيث أن أقرب بلدية تبعد بـ 100 كلم وأبعدها 700 كلم عن مقر الولاية وأغلبها عبارة عن مسالك صعبة تسبب إتلاف السيارات بسرعة لكل أرضية ونظرا لهذه الوضعية أرجو أن تعطى عناية خاصة في هذا الميدان لهذه الولاية الشاسعة التي تمثل مساحة ربع الوطن بالإلتفات حول طرقها البلدية والولائية.

البريد والمواصلات: يعتبر هذا القطاع استراتيجيا وهاما وفي ميدان الاتصال الذي يعرف صعوبات التشتت وشساعة المساحة ويعتبر أداة ومرآة كل تقدم وفي هذا الميدان شهدت ولاية تمنراست إنجازات معتبرة تستحق التنويه إلا أنه سجلت بعض الملاحظات والمطالب:

1 - عدم توفير الإمكانيات المادية والبشرية وهذا

السيد أفرواق أفلكان: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية والطاخم الحكومي المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2005 طموح وذو بعد تنموي إلا أن الزيادة الواردة في بعض المواد والضرائب تؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن بينما ينتظر هذا الأخير إجراءات تخفيف تنعكس إيجابا على وضعيته الاجتماعية؛ أما ملاحظاتي فإنها تتمحور في الميادين التالية:

من حيث الأولويات نبدأ بأول محور وهو المياه الصالحة للشرب باعتبار أن الحديث عن الماء هو الحديث عن الحياة كلها تماما مثلما يقول الله تعالى في كتابه «وجعلنا من الماء كل شيء حي»، تعد منطقة الأهفار بمدينة تامنراست بوجه الخصوص ومقر عاصمة الولاية من أكثر المناطق في الوطن تضررا من حيث ندرة المياه وانعدامها باستمرار توسيع النسيج العمراني بوتيرة سريعة وأصبحت من أهم الانشغالات اليومية بالنسبة للمواطنين والمسؤولين على حد سواء مع العلم أن زيادة استهلاك هذه المادة الحيوية والضرورية يزداد في فصل الصيف مقابل ندرتها حيث يدفع المواطن أكثر من 250 ديناراً لشراء 1000 لتر وهذه الكمية لا تكفي مدة أسبوع لعائلة تتكون من أربعة أفراد ويتحصل عليها بصعوبة. وعليه، نطلب من السادة المعنيين الإسراع في الانطلاقة لإنجاز مشروع جلب المياه من عين صالح إلى مدينة تامنراست لأن مواصلة التنمية في هذه المنطقة مرتبطة بهذا الإنجاز.

السياحة: تعتبر السياحة نشاطا اقتصاديا شاملا لم يحظ بالعناية الكافية واللازمة ومن أجل تدارك ذلك يجب إعداد استراتيجية شاملة لتحسين صورة الجزائر وإبراز مؤهلاتها وذلك من أجل جلب السواح بشكل مكثف وكذلك الاستثمارات الوطنية والأجنبية. توجيه الاستثمار السياحي في المناطق المؤهلة

سيستفيد منها المواطن لكن الأغلبية الساحقة يرفضون الدخول إليها، الشيء الذي يؤدي إلى بيع هذه السكنات من طرف المستفيدين عن طريقة عملية «بيع المفتاح» وذلك لاستحالة شغلها نظرا للنمط الذي بنيت به!

إذن، أرجو من الجهات المعنية الالتفات إلى هذا الملف نظرا لأهميته وتحديثه وتطبيقه.

الشغل: ضرورة وضع آليات الشغل، تسيير الشغل والبطالة لاستجلاء الحقيقة في هذين المجالين لمعرفة حجم العمل في السوق السوداء والبطالة المقنعة واستمرار تحديد الأولويات في معالجة البطالة الأكثر استعجالا.

الإعلام المسموع: تم توسيع دائرة البث الإذاعي مؤخرا لمحطة الأهفار الجهوية حيث غطت جميع بلديات الولاية، إنها مبادرة حسنة تستحق التنويه والعرفان باستثناء البلديتين الحدوديتين وهما بلدية تينزاوتن الموجودة على الحدود الجزائرية - المالية وبلدية عين قزام الموجودة على الحدود الجزائرية النيجيرية.

أرجو من وزارة الإعلام إتمام ربط البث حتى يتمكن سكان هذه المناطق الحدودية من التقاط الصور والإطلاع باستمرار وبصفة دائمة ومنتظمة على الأحداث الوطنية ويتابعون التطورات الجارية في هذا الوطن خاصة وأن هناك نشرات وحصصا تدعم من طرف الإذاعة الجهوية باللغة الأمازيغية ونجد أن المواطنين يلحون على هذا الطلب لأن أغليبتهم الساحقة لا يفقهون ولا يتكلمون إلا اللغة الأمازيغية.

وفي الختام وأنا أردد دائما هذا المطلب لعله يوما ما يجد طريقا للتطبيق، أطلب من الهيئات المعنية والمختصة إضافة عنصرين أساسيين أراهما من بين العناصر المعتمدة أثناء توزيع الميزانية على الولايات والبلديات وهما:

– العنصر الأول وهو المساحة؛

– والعنصر الثاني فهي الموارد.

فولاية تامنراست تمثل ربع المساحة الإجمالية للوطن، فأقرب بلدية تبعد عن الولاية بـ 100 كلم وأبعدها بـ 700 كلم علاوة على ذلك وجود قرى تبعد

نظرا لشساعة مساحة الولاية وهناك بعض المراكز رغم أهميتها فإن المستخدمين فيها لا يتعدون عدد الأصابع وأحيانا لا يصلونها؛

2 – إعطاء الأولوية لربط بعض القرى البعيدة وذلك باستعمال الاتصالات عبر الأقمار الصناعية لفك العزلة؛

3 – إعطاء الأهمية لمراكز التدخل عند العطل ومراكز الخطوط؛

4 – إعادة تجديد شبكة الخطوط وذلك لقدم الشبكة الموجودة حاليا، الشيء الذي ضخم عدد التعطلات عند الزبائن أو المشتركين في الهاتف بصفة دائمة وغير مقبولة؛

5 – توسيع شبكة الهاتف المحمول والهاتف اللاسلكي، فلا يخفى على كل من له دراية بالمنطقة إذ معروف عنها أنها وعرة المسالك وتباعد البلديات عن بعضها وعن مقر الولاية، الشيء الذي يستلزم سيارة لكل أرضية وفي جميع مراكز التدخل وهذا من أجل تقديم خدمات في المستوى لا سيما أمام المنافسة الكبيرة التي يشهدها هذا القطاع والذي يسجل إنتقادات كبيرة من طرف المواطنين، الشيء الذي يؤثر سلبا عليه لكي يتبوأ الصدارة في المنافسة في هذه الولاية.

السكن: يجب العمل على تحفيز عرض السكن والسهر على تنويعه حتى يتمكن كل مواطن من الحصول على سكن يتلاءم مع إمكانياته كما يجب التكفل أيضا بالفئة الأكثر حرمانا عن طريق السكن الاجتماعي وفي ظل احترام الإنصاف في الاستفادة من هذا النوع وبسعر معقول في متناول هذه الفئة وهنا أذكر لأن الذكرى تنفع المؤمنين، أنه منذ ثلاث سنوات تقريبا تم عقد ملتقى جهوي بتمنراست حول نمط السكن الصحراوي شاركت فيه الولايات الصحراوية، اتخذت آنذاك توصيات وقرارات جد هامة لتصميم السكن الصحراوي طبقا لتقاليد المنطقة إلا أنه لم تر طريق التطبيق بل بقيت في أدراج المكاتب، إذن ماهي فائدة عقد الملتقيات التي تصرف الدولة عليها مبالغ باهظة لكن الأهداف المرجوة منها لم تر النور أبدا؟ هناك حاليا سكنات في طور الإنجاز



من النقاش في المجلس الشعبي الوطني وتم تعديلها حسب قناعة النواب.

إلا أنني لا أؤيد إلغاء أي بند قانوني يعرقل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أما أمنيته فكانت دائما ولا زالت هي التقسيم بهدف الوقوف عند السلبيات والإيجابيات وها هو برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصدت له أموال طائلة في حدود سبعة ملايين دولار، أي خمسمئة وخمسة وعشرين مليار دينار والذي اعتمد كبرنامج ثلاثي قد انتهى دون أن نعرف بالضبط النتائج التي حققها.

سيدي الرئيس،  
سيادة الوزير،

لقد أشرت إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي لأنني أعرف بأن طبيعة المشاريع المقترحة لم تخرج من دائرة المشاريع المتأخرة والظرفية لأن التفكير كان مركزيا أو إداريا محضا، وعليه ظلت القطاعات التي كان يفترض أن تكون إيجابية ظلت كلها في ركود وعزل كما هو الحال بالنسبة لبعض القطاعات الهامة التي سجلت نسب سلبية قدرت بـ 7,6% و 5,3% لا داعي لذكر هذه القطاعات.

وجاء في التقرير الصادر في نهاية سنة 2003م عن وزارة المالية بأن القطاع الصناعي لم يحقق سوى نسبة نمو 1,2% وهي نسبة ضعيفة جدا وقد تحققت بفضل القطاع الخاص الذي حقق نسبة نمو مرضية وإيجابية مقارنة بالنسبة السلبية التي حققها القطاع العام.

سيادة الرئيس،  
سيادة وزير المالية،

إن التفكير جليا من طرف كل القطاعات الوزارية في برامج تنمية تتماشى مع خصوصيات كل منطقة والأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات المحلية وخاصة المقدمة من طرف المنتخبين وجمعيات المجتمع المدني بدلا من الاعتماد على التخطيط الموجه والإداري (La planification dictée et centralisée) حتى نوجه هذه الأموال المخصصة سنويا للقطاعات فيما هو مجد ونافع حتى ترجع على الولايات والجماعات المحلية بالفائدة.

عن مقر البلدية بأكثر من 300 كلم مما يتطلب إمكانيات وأموالا كبيرة لتلبية الاحتياجات الضرورية لسكان هذه المناطق البعيدة المترامية الأطراف الوعرة المسالك؛ وشكرا على كرم إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أفرواق أفلكان والكلمة الآن للسيد محمد نوح أبييري.

السيد محمد نوح أبييري: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير المالية والوزراء المتواجدين معنا، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن التقرير الأمريكي الدوري الذي ساهم فيه أحد أكبر المتخصصين في الاقتصاد هو «هيلتون فريدمان» صنّف بلادنا في الرتبة 100 عالميا والرتبة الحادية عشرة عربيا وذلك باعتماده على المؤشرات الثمانية المتبعة في تحديد المعدل الرئيسي الخاص بالحرية الاقتصادية حيث استند التقرير إلى تقييم كتابة الدولة الأمريكية وتقارير البنك العالمي ووحدة الإعلام الاقتصادي وهذا ما نشرته وسائل الإعلام خلال شهر جوان الماضي؛ مما حزّ في نفسي كثيرا هذه الرتبة التي أكره ما أكره أن تكون عليها بلادنا وخاصة عندما تشير هذه التقارير بأن مرتبة الجزائر الحادية عشرة عربيا تأتي بعد دول الخليج العربي كلها وثلاثة من دول المغرب العربي لترجع أسباب ذلك إلى البيروقراطية الخائفة، أعباء الجباية، الاستقرار النقدي، حرية الاستثمار الأجنبية، آليات تمويل السوق الموازية وبعض التشريعات القانونية السائدة.

من المفروض سيدي الرئيس، سيادة وزير المالية أن تعالج قوانين المالية التي تقدم إلى هيئتنا سنويا هذه الأمور لدفع عجلة التنمية ومحاربة هذه السلبيات المعرّقة للإصلاحات بكل الطرق القانونية.

أما فيما يخص مواد قانون المالية لسنة 2005 والمثيرة للانتباه فإنني أعتقد أنها قد أخذت نصيبها

زيادة 15% وهذا ما انعكس سلبا على شركة الخطوط الجوية الجزائرية بفراغ رحلاتها من المسافرين وحرمان المواطن من استغلال وسيلة النقل هذه! سيدي الوزير أعتقد أنه من الفائدة أن يتواجد بالطائرة طاقم كامل لمسافريها بالرغم من أن ثمن التذكرة هو 10000 دج بدلا من أن تبقى الطائرة فارغة أو على الأقل بـ 25 مسافرا فقط إن كان ثمن التذكرة هو 25000 دج.

وفي الأخير ومن قبة هذه الهيئة الموقرة فإنني أدعو سيادة معالي وزير المالية لزيارة هذه الجهة الغالية من وطننا والمتمثلة في ولايات الجنوب الكبير لعلها تتخلص من هذا التخطيط الموجه الذي لم يجلب لها فائدة منذ الاستقلال والذي لم يجد نفعاً في كثير من القطاعات في الفلاحة والاستثمار وغيرهما خلال الفترات الماضية، ومن جهة أخرى تجنّب الخزينة العمومية صرف الأموال الطائلة التي لم تحقق النتائج المرجوة منها بهدف توجيهها إلى استثمارات مدروسة تتماشى مع خصوصيات وطبيعة هذه المناطق؛ وثقتنا كبيرة في معالي سيادتكم لتحقيق هذه الأمنية أو دراستها من كل الجوانب على الأقل لاستغلال أموالنا فيما هو أنفع وأجدر والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد نوح أبييري والكلمة الآن للسيد حفيظ شاوي.

**السيد حفيظ شاوي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ولا حول ولا قوة إلا بالله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السادة معالي الوزراء والوفد المرافق لهم،  
أسرة الإعلام،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

لقد أعد قانون المالية هذا والموضوع أمامنا للنقاش

أما ما أردت أن أتطرق له على شكل انشغالات موجهة إلى السيد معالي وزير المالية وهو الخبير المالي والاقتصادي المعترف له بكفاءته في هذا المجال ونحن نناقش ونتبادل الآراء في قانون المالية لسنة 2005 فإنها كالتالي:

1 - هل بعض بنود هذا القانون قابلة للتطبيق عبر كامل التراب الوطني؟ وإن طبقت فهل هي عادلة؟ وهل من يمارس نشاطه في صراع دائم مع الطبيعة خلال فصول السنة الأربعة إضافة إلى البعد عن مراكز التموين كما هو الحال بالنسبة لسكان الجنوب الكبير يجب أن يخضع لنفس الشروط القانونية كالذي يمارس نفس النشاط بالمدن الشمالية أو بوسط البلاد؟

2 - كيف لعمال الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي العمومي أن يستفيدوا من عدة مزايا كالتحفيّزات الممنوحة بالمرسوم التنفيذي رقم 95-28 أو منحة الجنوب التي تصل في بعض الأحيان إلى نسبة 90% بينما تخضع النشاطات والمهن الحرة بهذه الولايات المعزولة لنفس الشروط وبنود قوانين المالية المطبقة عبر كامل التراب الوطني دون أية مزايا؟!

3 - إنني أعتقد سيادة الرئيس، سيادة وزير المالية أنه من الواجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة وسن تنظيمات مرنة وقابلة للتطبيق ليتمكن المواطن من أداء واجباته والدولة من أخذ حقها.

أطلب من معالي سيادتكم بصفتكم الطرف الأساسي كوزير للمالية مراعاة أحكام القرار الوزاري المشترك الخاص بتعويض النقل (Arrêté interministeriel concernant la péréquation du transport) الصادر سنة 1990 والمحدد لنسبة التعويض أي 1,5 للكيلومتر حيث كان يغطي في ذلك الوقت تكلفة 80% وأصبح اليوم لا يغطي نسبة 30% وهذا قرار مشترك بين وزارة التجارة ووزارة المالية ووزارة السكن.

كما أطلب من معالي سيادتكم إمكانية مشاركة الدولة في أعباء النقل الجوي للمسافرين ولو عن طريق تنمية مناطق الجنوب حيث أصبح سعر التذكرة يتجاوز 25000 دج، وخلال الأسبوع الفارط فقط تمت

بدلا من استعمالها في مجال التنمية المخصص لها لصالح البلديات. وأتمنى سيادة معالي الوزير أن تتكفل الدولة بتعويض النقص الناتج عن انخفاض نسبة الدفع الجزافي (VIF) ويبقى سؤالي، هل هناك أمل في المستقبل القريب أن يعود الصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى الجماعات المحلية وتتكفل الدولة نهائيا بالحرس البلدي من قبل صندوق خاص أو إلحاقهم بقطاع من قطاعات الدولة؟

وبالرجوع إلى المادة 65 من هذا القانون والخاصة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، فإن الشيء الذي لا يختلف فيه أي عاقل هو تقديم المنفعة العامة على المنفعة الخاصة، ولكن الشيء الذي قد نختلف فيه هو التعويض الذي لم يرق إلى سعر السوق بحيث أن سعر المتر المربع المعوض يقل كثيرا عن مثيله في السوق وكذا تعويض الأشجار المثمرة المقتلعة بمبالغ رمزية، وعندما أقول مبالغ رمزية أضرب مثلا لذلك فمثلا عند إنجاز سد زيت العمية ببلدية بكوش لخضر بولاية سكيكدة فلا يعقل سيدي الرئيس أن تعوض شجرة الزيتون بـ 15 ديناراً والتي تكافئ 100غ من ثمار الزيتون، وهذا حسب الأشخاص الذين تم تعويضهم.

أتمنى سيدي معالي الوزير أن يراجع جدول التعويضات لتسهيل عملية التنازل خاصة أن المواطن وطبقا لهذه المادة الواردة في النص قد سدت أمامه جميع الأبواب مسبقا بعدم جدوى الطعن.

في الأخير أتمنى لكم جميعا التوفيق والسداد والله من وراء القصد وهو الهادي إلى صراطه المستقيم، شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد حفيظ شاوي والكلمة الآن للسيد بلقاسم عطية.

**السيد بلقاسم عطية:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية والوفد المرافق له،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

على أساس 19 دولارا للبرميل كأساس مرجعي للبرميل في حين أن سوق النفط تعرف انتعاشا ملحوظا وصل فيه سعر البرميل إلى أكثر من 50 دولارا أي بحوالي ثلاثة أضعاف السعر المرجعي، وكنا ننتظر أن ينعكس ذلك على تحسن القدرة الشرائية للمواطن وكما قال صلى الله عليه وسلم «إن الله يحب إذا أنعم على عبد نعمة أن يظهرها عليه» وهذا هو لسان المقال ولكن لسان الحال يقول إن القدرة الشرائية للمواطن في تدهور مستمر ونسبة البطالة حسب رأيي في ارتفاع محسوس مما زاد في معدل التشرد وانحراف الشباب وتفشي ظاهرة الاعتداء على الناس والممتلكات وكثرة السرقة حتى أصبح المواطن غير آمن على نفسه وممتلكاته في ضوء النهار وأمام السلطات.

سيدي الرئيس، إن هذه النعمة التي من الله بها علينا إن لم يكن لها الأثر المباشر على المواطن فكان من المفروض على الأقل أن تنعكس على التقليل من نسبة المديونية وخدمة الديون، هذا من جهة، ومن جهة أخرى علي ارتفاع قيمة الدينار الجزائري في السوق النقدية الدولية الذي يعرف تراجعاً فظيماً، أتمنى من سيادة معالي الوزير أن يطلعنا على حجم المديونية المتبقي ونسبة التسديد في السنوات الأخيرة وهل هناك أمل في ارتفاع قيمة الدينار وماهي العوامل التي تتحكم في ذلك. وقد أجاب السيد معالي الوزير بإيضاح على معظمها صباح هذا اليوم.

سيدي الرئيس، أما فيما يخص المواد التي جاءت في نص القانون وبالرجوع إلى المادة 11 التي تعدل أحكام المادة 211 والتي تحدد تخفيض نسبة الدفع الجزافي من 2% إلى 1% والتي ستفضي حسب التقرير في المستقبل إلى الإلغاء الكلي لها تلبية لمتطلبات المتعاملين الاقتصاديين وهذا ما نتمناه ولكن سيدي معالي الوزير إن هذا التحصيل يعود بالدرجة الأولى على ميزانية الجماعات المحلية وأنتم تعلمون ما تعانيه هذه الأخيرة من نقص في الموارد حتى إن معظمها إن لم نقل جلها لا يستطيع تغطية كتلة الأجور، إلى جانب هذا تحويل الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) لصالح الحرس البلدي

والجوهري في الجزائر، إنه مشكل البطالة، فإذا كان سعر البرميل الواحد 70 دولارا أو 100 دولار أو 30 دولارا تبقى القضية بالنسبة للشعب الجزائري أنه ما يزال يجوع! لا ندخل ونتعمق في النقاش أو نقول لماذا تحولون هذه الأموال من قطاع لآخر، بالنسبة لنا جميع القطاعات تهم الجزائر، إذن هذا المشكل العويص هو مشكل البطالة.

من ناحية أخرى أشار السيد الوزير الوزير وأكد أن 12% تحول إلى التسيير والنفقات، الأخرى من بناء وفلاحة وأشغال عمومية وغير ذلك، صحيح أن الجزائر وولايات الوطن لم تستفد من هذه الأموال منذ الاستقلال سواء كانت كثيرة أو قليلة بحيث استفادت جميع الولايات من أموال طائلة ولكن مشروع 20 مليون يقيم بـ 100 مليون ويقيم هذا الأخير بـ 1000 مليار حسبهم، لا توجد هناك متابعة! إنها أموال الشعب؛ المدير الولائي الذي كان بالأمس يسير قطاعه بـ 10 ملايين سنتيم أصبح يسيره اليوم بـ 1000 مليار سنتيم ويعتقد أنها تجارة وبزنسة! إذن وفي هذا الإطار حبدنا لو كانت هناك متابعة لهذه الأموال التي نحن بصدد دراستها اليوم.

نتطرق إلى بعض القطاعات مثل قطاع الأشغال العمومية، طرقات أنجزت منذ سنة أصبحت اليوم غير صالحة ومحطمة! سكنات أنجزت في ظرف 6 أو 8 أشهر لازالت لم توزع على المستفيدين نجدها مكسرة وغير صالحة للسكن!

وفي قطاع الري، نجد أن أموالا طائلة استفاد منها هذا الأخير بحيث يتم إصلاح الشبكات سواء داخل أو خارج البلاد وبعدها تعبد الطريق لكن يعاد حفرها لأنه يوجد تسرب للمياه! نتساءل لماذا؟ فبدلا من وضع (Un tubage de six barres) تجدهم يضعون (Un tubage de deux barres) ويقال لك إنها أنابيب توضع بباطن الأرض، ضعها فلا يمكن لأحد أن يعلم بذلك!! اليوم نعمل وغدا نهدم!!

نتوجه الآن إلي قطاع حساس جدا وهو قطاع الصناعة، أين نحن من هذه السياسة والمتابعة ونحن على أبواب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والتي أصبحت حتمية لا مفر منها، ينبغي أن

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
سيدي الرئيس، تدخلني هذا لا يقتصر على ذكر الأرقام ولكن تمنينا لو تقدم السيد وزير المالية لإعطائنا نبذة - ولو قصيرة - حول قانون المالية لسنة 2004: ما أنجز منه وما لم ينجز لإعطائنا الفرصة لتدعيم القطاعات الناجحة ومعالجة القطاعات المتأخرة والتي لم تنطلق إلى حد الآن؛ ومن بين أهم هذه النقاط سيدي الرئيس مشكل البطالة الذي يتفاقم كل سنة. تكلمنا عن العمل وامتصاص ظاهرة البطالة التي تعتبر المشكل العويص والأساسي بالنسبة للشعب الجزائري وقد تكلمنا عن توفير مليون و200 ألف منصب شغل دائم ومؤقت السنة الماضية، لتكون الأمور واضحة وشفافة نطلب من السيد الوزير توضيح كم عدد مناصب الشغل المؤقتة والدائمة لكل قطاع ولكل ولاية؟

فلربما هذه الأرقام التي نتحدث عنها استفادت بها ولاية واحدة من بين ولايات الجزائر!  
فلربما نعني بهذه المناصب، مناصب الشبكة الاجتماعية فهذا الرقم يعد أكثر من الرقم الذي بين أيدينا أو المناصب المتوفرة في قطاع الفلاحة وخاصة الغابات حيث يعمل العامل شهرين بمرتب 8000 دج ويبقى بدون عمل مدة 10 أشهر! فبصفتي ممثلا للشعب ولدي 4 سنوات من عمر تواجدي بمجلس الأمة حاولت عدة مرات على الأقل لكي نوظف ولو عاملا واحدا، 4 سنوات بصراحة تامة لم أستطع فعل ذلك فأني مدير نتوجه إليه يقول لا يوجد منصب مالي واليوم نتحدث ونتكلم عن مليون و200 ألف منصب شغل!

لقد تكلم السيد الوزير عن نسبة 9,3% تحول إلى النفقات الاجتماعية ومن بينها قفة رمضان، الشعب الجزائري لا يحتاج إلى صدقة بل الفرد الجزائري يحتاج إلى منصب عمل ويحتاج حينما ينهض صباحا أن يقول لزوجته سأتوجه إلى العمل لأقتات بعرق جبيني ولا يتوجه إلى البلدية أو الجمعية وينتظر قارورة الزيت!! نحن اليوم نتكلم عن 170 و180 مليار سنتيم، إنه حل مؤقت مدته لا تزيد عن شهر!؟  
إذن سيدي الرئيس، هذا هو المشكل الأساسي

الشأن لجأت الوزارة إلى جلب أساتذة أجنبية، مما يكلف ميزانية الدولة والقطاع أموالاً ضخمة بالعملية الصعبة، لماذا لا نكون إيطارات ونحافظ عليها ونعمل على عودة الأدمغة الجزائرية المهاجرة بنفس الإمكانيات التي تمنحها الدولة للأساتذة الأجانب حتى يتم على الأقل صرف هذه الأموال واستثمارها في الجزائر من قبل أبنائها الجزائريين، نحن نرى اليوم إيطارات وكفاءات ذوات نزاهة وإخلاص وتجربة إلا أنهم بطالون وعرضة للتهميش والإقصاء، كل مسؤول يجلب معه فريقه وحتى أصغر مدير يقوم باستبدال الحارس والكتابة! نود لو نستعين بهذه الإيطارات المهاجرة التي تستفيد منها الدول الأجنبية علماً أن هناك إيطارات تتهياً اليوم للهجرة ومن جهة أخرى لازلنا نبحث اليوم عن الأجانب للاستعانة بهم وندفع لهم بالعملية الصعبة ولو قمنا بعملية حسابية سنجد أن كل أستاذ جامعي أجنبي يساوي 15 أستاذاً جامعياً جزائرياً، شكراً سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد بلقاسم عطية والكلمة الآن للسيد محمد بن جديدي.

**السيد محمد بن جديدي:** شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السادة معالي الوزراء الأفاضل،  
زميلاتي زملائي أعضاء المجلس الموقر،  
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،  
السلام عليكم وطاب مسأؤكم.  
السيد وزير المالية،

وأنا أتصفح مشروع قانون المالية لسنة 2005 استوقفتني المادة 15 منه المعدلة للمادة 301 فمضمون هذا التعديل جاء بأمرين:

الأمر الأول هو إلغاء الطعون التي سبق أن كانت موضوع رفض من لجنة الدائرة من مجال اختصاص اللجان الولائية.

نسأل أنفسنا هل بنينا بنية صناعية صلبة لننافس بها الصناعات الأجنبية أم أننا سنصبح سوقاً مفتوحة على السلع والبضائع الأجنبية؟ وهذا برغم توفرنا على مصانع ومركبات مؤهلة لذلك وعلى سبيل المثال مصنع (PROMETAL) بخنشلة، هذا المصنع الذي صرفت الدولة عليه أكثر من 300 مليار وتم غلقه لمدة 10 سنوات بعد أن تم إنجاز 100% ثم فسخ العقد بالتراضي مع التشيكيين!! ونتساءل لماذا يحدث هذا؟!

فباعتبارنا ممثلي هذه الولاية، قمنا بمساع لدى رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية وقام السيد وزير الصناعة بزيارة تفقدية ورأى بأمر عينه هذه الظاهرة ووصفها بالجريمة الاقتصادية، عشر سنوات هي المدة التي كدست فيها السيارات والشاحنات الجديدة وأكلها التراب! هناك 600 آلة معلبة! وخلال زيارة السيد رئيس الجمهورية الأخيرة لهذا المصنع في سنة 2002 ألقى على ضرورة إيجاد حل لهذا المشكل في أقرب وقت وفي ظرف لا يتعدى ثلاثة أشهر ولكن المشكل ما يزال قائماً إلى اليوم وما يزال المواطن يعاني منه، كيف لا والمصنع يمكنه خلق 1000 منصب شغل ولكنه مغلق لحد الآن! هذه كارثة! وهنا أتوجه مرة أخرى إلى السيد وزير المالية وإلى السيد رئيس الجمهورية مطالباً بتكوين لجنة تحقيق في هذه القضية لتقصي الحقائق لأنها أموال عمومية، أموال الشعب ومن عمل شيئاً سيدفع الثمن، ولا بد من محاسبة المعنيين والمسؤولين الذين كانوا على رأس هذا المصنع وكانوا سبباً في هذه الكارثة، لقد تمت ترقيةهم إلى مناصب تنفيذية عليا وهم الآن يسيرون أموالاً عمومية! نطلب منكم - السيد الوزير - أن توضع هذه الأموال بين أياد أمانة مخصصة، نحن نطالع كل يوم في وسائل الإعلام المكتوبة عن بعض المسؤولين المختلسين للأموال الذين ملأوا الحقائب وهاجروا للخارج بلا حسيب ولا رقيب، نود أن توضع أموال الشعب بين أياد أمينة لأننا لو بقينا على هذه الحال فإن مال العالم بأسره لن يكفي الجزائر، سبحان الله! سيدي الرئيس، فيما يخص قطاع التعليم العالي نلاحظ أن فيه نقصاً فادحاً في التأطير، وفي هذا

5- والكاتب.

اللجنة كلها مشكلة من إطارات الضرائب؛ ودور هذه اللجنة هو النظر في الجانب الاجتماعي، في عوز وضيق حال المكلف بالضريبة، وأعتقد أن هناك مفارقة بالنسبة للمكلف بالضريبة، إذ أن اللجنة الأولى تتكون في معظمها من منتخبيين وربما تتشكل من تسعة أعضاء، خمسة منهم قد يكونون من المجلس الشعبي الولائي أو من المجتمع المدني كالجمعيات والاتحادات الدولية ومهتهم النظر في الجانب القانوني ومدى قانونية هذه الضريبة، ومن بين زملائي في القاعة هناك متخصصون في الاقتصاد وفي العلم الجبائي، إذن هناك صعوبة في التشريع الجبائي من ناحية التطبيق وهؤلاء المنتخبون مكلفون بالجانب القانوني، أما الإدارة فتمثلها اللجنة الثانية أو لجنة الطعن الولائي والتي يترأسها مدير الضرائب وإطارات الضرائب وهي تنظر في الجانب الاجتماعي وفي عوز وضيق المكلف بالضريبة مثلما جاء في نص المادة؛ أعتقد سيادة الوزير أن هذا الأمر لا يستقيم.

كان بالأحرى أن تكون اللجنة المشكلة من المجتمع المدني في أغلبيتها مجتمعا مدنيا، وحتى بالنسبة لممثل الوالي ورئيس الغرفة فهو أقل دراية بالتشريع الجبائي من زملائه المختصين في لجنة الطعن الولائي، فكان بالأحرى أن تعاد صلاحيات الجانب الاجتماعي للجنة الأولى الموجودة على مستوى المجلس الشعبي الولائي، أما اللجنة الثانية فتختص بالجانب القانوني حتى لا نجعل من لجنة الطعن الولائي الموجودة على مستوى إدارة الضرائب خصما وحكما في نفس الوقت، طبعاً، لماذا تعطى للجنة الموجودة على مستوى المجلس الشعبي الولائي صلاحية الجانب الاجتماعي؟ لأن أهل مكة أدرى بشعابها وهذا المنتخب أدرى من غيره بحالة ووضعية الشخص المكلف بالضريبة، وحتى إن سلمنا بهذا سيادة الوزير فهل سيحرم التعديل الذي جاء في المادة 15 المواطن أولاً من درجة من درجات الطعن لأنه عادة ما يتقدم إلى لجنة البلدية ثم لجنة الدائرة وإذا ما رفضت لجنة الدائرة هذا الطعن يصبح لا يملك مباشرة حقا إلا اللجوء إلى لجنة الولاية، فبدل

والأمر الثاني هو إذا ما كانت احتجاجات المكلفين محل رفض من إحدى اللجان الثلاثة (بلدية - دائرة - ولاية) لا يمكنهم إطلاقاً رفع طعن آخر لدى أي لجنة أخرى باستثناء الطعن القضائي.

وطبعاً، أسباب هذا التعديل كما جاء في عرض الأسباب هي:

1 - إضفاء الانسجام على عمل منظومة سير لجان الطعن؛

2 - التخفيف من العدد الهائل من الطعون التي تبقى مدة طويلة مكدسة أمام اللجان الولائية.

أعتقد سيدي الوزير أن إضفاء الانسجام في هذه اللجان والتقليل من هذا العدد الهائل من الملفات لا يتحقق ولن يتحقق ما لم يعد النظر في اختصاصات هذه اللجان.

تنص المادة 301 على أمرين:

- أولاً، تشكيل اللجان؛

- ثانياً، صلاحياتها.

اللجان الولائية للطعن في مجال الضرائب المباشرة تتشكل من:

- قاض يعينه رئيس المجلس القضائي،

- وممثل عن الوالي،

- ومدير الضرائب،

- ورئيس الغرفة التجارية،

- وخمسة أعضاء دائمين وخمسة أعضاء احتياطيين من الجمعيات أو الاتحادات المهنية، أو أعضاء المجالس الشعبية الولائية، هذا بالنسبة لتشكيل اللجنة، أما عن اختصاصاتها فهي تنظر في مدى قانونية الطعون المقدمة لها، ومدى شرعية هذه الطعون أو هذه الطلبات المقدمة أمام هذه اللجنة.

وبالمقابل - السيد الوزير - نجد المادة 345 تنص

على وجود لجنة أخرى على مستوى الولاية موجودة في إدارة الضرائب تسمى بلجنة الطعن الولائي.

وهي تتشكل من:

1 - مدير الضرائب رئيساً،

2 - ثلاثة مديريين فرعيين للضرائب،

3 - ورئيس المفتشية،

4 - والقباض،

- التراجع في ضغط المديونية الخارجية؛
- تراجع نسبة التضخم؛
- تراجع المديونية الداخلية للخرينة؛
- تحسن التحكم في احتياطي الصرف؛
- إنخفاض في معدل البطالة؛
- إرتفاع في معدل النمو.

إلا أن نتائج كل ذلك تبقى هشة وقد لا تفي بالغرض إذا لم نسع بجد إلى آلية أخرى حتى لا تبقى ميزانية الدولة تعتمد أساسا على الجباية البترولية بل ويجب الالتفات إلى تحريك مورد لا يقل أهمية وأعني به قطاع الفلاحة الذي لا زال يتميز بضعف في المردود، فضلا عن العراقيل التي أجهضت في كثير من الأحيان مبادرة الفلاحين والموالين.

سيدي الرئيس، وبالرغم من ارتفاع سعر النفط فإن سكان الجنوب ما يزالون ينتظرون أن يوفي الأحرار بوعودهم، ولعل أهم قواعد العدل هي مع ساكني الهضاب العليا والصحراء وتتمثل في حق إقامة أكثر ملاءمة وذلك بتخفيض التكلفة الكهربائية وتوفير المياه وحسن توزيعها، وحل مشاكل صرف المياه المستعملة وتوفير المواصلات وخاصة لدى سكان الأرياف والاعتناء أكثر بالسكن والإسكان وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين وكل ما من شأنه توفير العيش الكريم لكافة المجتمع، وأنتهز مناسبة مناقشة قانون المالية لأجدد طلبي بانتهاج سياسة فعالية للتوازن الجهوي والعدالة في توزيع الدخل الوطني ومراعاة خصوصيات المناطق ضمن التنمية الوطنية وأخص بالذكر الهضاب العليا، ضمانا لاستقرار السكان وتجنباً لنزوح يؤدي في النهاية إلى الاكتظاظ داخل المدن.

سيدي الرئيس، إن مراعاة البعد الاجتماعي في اعتقادي قضية ذات أهمية باعتباره يعكس بصدق ما جاء في برنامج الحكومة ويكشف مدى اهتمامها بالطبقة المحرومة ذلك أن الواقع الاجتماعي المتردي لأغلبية الشعب الجزائري أصبح لا يبعث على الارتياح خاصة وأن انخفاض القدرة الشرائية وغلاء المعيشة قد كدر صفو حياة الكثير من الناس، مما يتطلب التفكير العميق عن طريق إيجاد آليات سواء في إطار التضامن

أن نضيف درجات أخرى لحماية المكلف بالضريبة، حرمانه من هذه الدرجة، ثم هناك إشكالية أخرى فأغلب الملفات - والزملاء الذين كانوا في المجالس الشعبية الولائية على علم بذلك - المقدمة أمام لجنة الطعن الولائية للضرائب المباشرة تتضمن مواضيع تتعلق بالجانب الاجتماعي، طبعا، إذا رفضت لجنة من اللجان الطعن فإن المواطن المكلف بالضريبة لا يصبح من حقه اللجوء إلى لجنة الطعن المجاني أو لجنة الطعن الولائية، هذا هو اقتراحي، وهو أن نعيد النظر في هذه الصلاحيات ثم بعد ذلك نعدل ما نشاء تعديله. تلکم هي بعض الملاحظات التقنية، أما باقي الملاحظات فقد سبقني إليها بعض الزملاء. أكتفي بهذا القدر وأقول لكم سيدي الوزير، سيدي الرئيس وفقنا الله في خدمة هذا الوطن، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد بن جديدي والكلمة الآن للسيد محمد أزرار.

**السيد محمد أزرار:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء ومساعدتهم، زميلاتي زملائي الأعضاء المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله.

بداية أنقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس اللجنة المالية والاقتصادية وأعضاء مكتبه والسادة أعضاء اللجنة على ما بذلوه من جهد وعلى ما قدموه من عمل معروض علينا اليوم.

سيدي الرئيس، بعد اطلاعي على مشروع قانون المالية لسنة 2005 باعتباره أداة فعالة لتحقيق أهداف برنامج الحكومة، أقول إذا كان الاقتصاد الوطني قد سبق وأن عرف وضعاً متأزماً في سنوات خلت إلا أن اليوم توجد مؤشرات عديدة توحى ببداية انفراج حقيقي خاصة على مستوى الاقتصاد الكلي ويظهر ذلك فيما يلي:

- تطور أسعار المحروقات وارتفاع سعر برميل النفط؛

سيدي الرئيس،  
سادتي الوزراء،  
زميلاتي زملائي،  
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في الحقيقة، تابعت تدخلات زملائي في الغرفة الأولى وفي الغرفة الثانية وتذكرت سنوات التسعينات التي مرت على الجزائر وذلك الكلام أو الدعاء الذي كنا نواسي به بعضنا البعض حيث نقول (الله يجيب الهنا)، أرى أننا لازلنا نعاني منذ التسعينات، ولحد الآن لازالت تقع في بعض الأحيان أمور ولكن حدث نسيان، وهذا النسيان لن يؤدي إلى النجاة.

فيما يخص تدخل السيد الوزير الذي قال بأن نسبة التنمية لا بد أن تكون على الأقل 8% وأن 98% تقريبا من الدخل الجزائري مصدره البترول إلا 2% منه، أقول إنه لو قمنا بعملية حسابية بسيطة نجد أن 2% لا تكفي إلا للخبز والماء! أتساءل لو تم اكتشاف طاقة جديدة كيف سيؤول حالنا؟ في أوروبا هم الآن بصدد صرف أموال في البحوث لإيجاد طاقة خارج البترول حتى لا يبقى الترقب منصبا حول الارتفاع والانخفاض الحاصل في سعر البترول.

أظن أن تفكيرنا في الشعب واهتمامنا به، كتفكير الشخص في نفسه وفي ابنه، ابن الغد وأظن أن الطريقة المعتمدة حاليا وهي المطالبة بالزيادة في الأجور وانخفاض الأسعار وغيرها، هي طريقة غير سليمة للنقاش لمن يهتم فعلا بمستقبل بلده، أحسن طريقة أنك تعيش اليوم وغدا، كرب بيت يتقاضى مليون سنتيم فيحسن تدبير شؤون البيت ويوفق في مستوى معيشة أبنائه على مدار السنة، بحيث لا يأكل بالليل ما يتقاضاه بالنهار.

إن أظن أنه لا داعي للشعبوية والديماغوجية والإصغاء لبعض من يدعون النبوة السياسية، لقد برهنت الانتخابات الرئاسية الأخيرة أن الشعبوية لا تنفع وقد دعا السيد رئيس الجمهورية الجميع للعمل وقالها بصريح العبارة (قوموا لتعملوا ليس لدي ما يمكنني أن أقدمه لكم) ورغم ذلك تحصل على 85%.

أو غيره بهدف إيصال المساعدات إلى المحرومين والمعوزين والفقراء للتخفيف من وطأة معاناتهم باعتبار أن ذلك دين على الدولة تجاههم وهنا أريد أن ألفت انتباه السيد وزير المالية إلى التخلف الكبير الذي تعرفه ولاية النعامة في جميع الأصعدة مقارنة بالمعدلات الوطنية في كل القطاعات ورقم 9,3 من (PIB) الذي يفتخر به السيد الوزير ونفتخر به كلنا لا ينعكس في رأيي على الولاية التي أمثلها وأذكر على سبيل المثال لا الحصر أن الثروة الحيوانية التي كانت تعتبر مورد رزق لموالي المنطقة ومؤشرا اقتصاديا واعدة تكاد تصبح في خبر كان من جراء الظروف التي أحاطت بها. وأما بخصوص الفلاحة فلم يتم بناء أي سد بولاية النعامة منذ نشأتها سنة 1984 أو منذ الاستقلال وحتى يومنا وذلك تحت مبررات يعلمها كل واحد منا ومن ثمة بات من الضروري برمجة سدين على الأقل لما لهما من أهمية للقطاع الفلاحي في المنطقة.

سيدي الرئيس، إن البطالة في ولاية النعامة في تزايد مستمر، ولولا تواجد الخدمات الإدارية ضمن مختلف قطاعات الوظيف العمومي أعني بذلك المستشفى أو الإدارة لعمت البطالة عموم المواطنين بمختلف شرائحهم ومستوياتهم.

وتبعالما سبق ذكره أطلب بضرورة الاهتمام بهذه الانشغالات سواء ما تعلق بالموالين أو بقطاع الفلاحة أو البطالة أو الصحة بولاية النعامة التي أتشرف بتمثيلها في هذا المجلس الموقر.

سيدي الرئيس، في الأخير أود الإشارة إلى أنه يتعين على الجميع إيجاد ميكانيزم ضمن تطبيق قانون المالية، يجسد طموحات ومطالب اجتماعية في الوقت الذي يلزم الجميع بالنظر الجدي للتسيير الصارم للنفقات العمومية دون نسيان حق الأجيال القادمة في الاستفادة من ثروات البلاد، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد أزرار والكلمة الآن للسيد ناصر بوداش.

**السيد ناصر بوداش:** شكرا سيدي الرئيس.



الناس حفا أن يكون أبناء هؤلاء الذين لم يرضوا بما دون النجوم وطلبوا العزة كلها فنالوها كاملة غير منقوصة، وحرى بنا أن نتشبه بهم ومن شابه أباه فما ظلم.

فيا آباءنا عذرا وألف عذر إن لم نقدركم حق قدركم في ظاهر معاملتنا وإننا لمقصرون في حقكم ولا حجة لنا، غير أن لكم في القلب عندنا تماثيل قائمة، لقد منحتمونا الحياة مرتين واشتريتموها لنا بحياتكم فأكرم الله بعضكم بالشهادة وجميعكم بالنصر ومن يطلب الموت يوهب الحياة، وإننا نطمع أن تمدونا بشيء من تلكم القوة التي كنتم عليها بالأمس ونحن أحوج ما نكون اليوم في جهادنا الأكبر إلى تلكم الروح الصادقة والعزيمة النافذة والحجة البالغة.

يا سادة التاريخ، لقد مضى نصف قرن على ثورة القرن التي مازال نبراسها مضيئا في بقاع من العالم يستتير به الأحرار إلى اليوم وإن المرء لا يكاد يصدق أن تطوى هذه الأعوام كلها ومازال بين ظهرانينا أولئك الصناديد الأفذاذ الذين كان لهم نصيب من عبقرية التخطيط وجنون التنفيذ بينما يأنس البعض منا اليوم بالمتعة الجبانة.

لقد امتزجت دماؤكم بتراب هذه الأرض الزكية واختلطت أنفاسكم بنداها فصارت أعز ما تملكون، ولذلك قلتم نجوع ونعري أحرارا فوق أرضنا خير لنا، ولذلك أيضا كنتم أول من وقف في وجه الفتنة حين كشفت عن وجهها، قاتل الله من أيقظها في سنوات الاستقلال الأولى وفي السنين المتأخرة من محنتنا الآنفة صرفها الله عنا ولم يجد أحد غرابة في أن يكون المجاهدون أول من يصدع بكلمة الحق وأول من يحمل السلاح مجددا لردع الزنادقة وآخر من يهدأ له بال قبل استتباب الأمن حقا.

فيا أولياء نعمتنا اعذروا قصورنا وتقصيرنا فلن نطاولكم عرفانا ولا شكرا ولن نقضي حقكم لأنه أكبر من قدرتنا على رد الجميل بل نظل مدينين لكم بنعمة الحرية والكرامة ما حيينا بل ما بقيت الجزائر مدى الدهر وإنه لدين ثقيل على كاهل المجتمع قبل الدولة أن يحفظ ذكراكم ويبقي على عهدكم ويعلي من شأن النصر الذي افتككتموه من بين مخالب القدر حتى

أظن أنه من المفروض أننا استوعبنا من الدروس ما فيه كفاية، أما الكلام الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، لا يفيدنا مستقبلا لأن المواطن أصبح واعيا جدا؛ تبقى بعض المشاكل الجزئية كقضية الرشوة فإني أعتقد أنها من الأمراض التي لن تزول بل ستبقى إلى غاية 2100، فأينما وجد البشر وجد النقص! فما بالك بمن خرج من الحرب منذ عام، كيف يمكنه أن يربي في النفوس الفضائل وتسير الأمور على أحسن حال؟ إننا نثق كل الثقة في الحكومة الجزائرية، لم يبق لنا سوى واجب العمل وهو دورنا جميعا مواطنون ومسؤولون كل في منصبه، أتمنى فقط أن تعمل الأغلبية بجد وإخلاص لأنه من المستحيلات أن تكون النسبة في هذا الشأن 100% فلا أعرف بلدا يحمل هذه الميزات وبهذه النسبة، فالولايات المتحدة في تقدم مستمر، ورغم ذلك تجد بها لصا!

ولهذا قررت أن أذكر ونتذكر ما دمنا في شهر نوفمبر بعض الرجال ممن ضحوا بعرقهم ودمهم وأود أن أقول كلمة بشأنهم، أتمنى أن نكون شبيهين بهم نحن والأجيال القادمة، ولا بد أن تقام هذه الذكرى، والآن أقدم لكم الكلمة التي أعدتها:

بسم الله الرحمن الرحيم،  
يسعدني أن أرفع بهذه المناسبة، مناسبة شهر نوفمبر إلينا جميعا خالص التهاني وأصدق الأمانى ولعلها أنسب فرصة يمكن للمرء أن يتوقف فيها برهة لينظر في مرآة نفسه ويراجع لا حسابات الدنانير والدولارات بل ما قدمناه لهذه الأرض الطيبة وما ينتظرنا من ضرائب لم نسدها بعد وأولها العرفان والامتنان لمن صنعوا مجدنا وأهدونا ما نتنعم به اليوم من حرية وسيادة، فدعوني أنحني أمام آبائي وسادتي لأقول لهم: طوبى وبشرى لرجال «صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا». وإنه لحقيق بنا أن نجعل هذه السنة كلها سنة الوفاء لهؤلاء الذين لولاهم لما كنا هاهنا وأن نجدد لهم العهد الذي قطعناه لهم يوم أن سلمونا الجزائر أمانة في أعناقنا. لا شك أن هذا الجيل الذي نهض من العدم ليزهق الباطل ويدحض قوة الشر إنما هو جيل نادر بل هو فريد وإننا والله لأكثر

ومعركة المستقبل نقصد بها معركة الماء وليس معركة البترول وجارنا القذافي يحمل على رأسه تاجاً لأنه صنع النهر العظيم؛ أما في الجزائر فلا ندري أين وصلت الفلاحة عندنا؟! إننا نستهلك 25% من القمح مما يستهلكه العالم أجمع؛ إذ يستهلك العالم 75%! لقد أنزل الله علينا هذا العام أمطاراً فجنينا حوالي 40 مليون قنطار، ورغم ذلك فإننا بحاجة إلى الاستيراد المستمر، أما فيما يخص الحليب الذي يعتبر مادة ضرورية فإننا ننتج 30% فقط ونستورد 70% من الخارج! وكذلك بالنسبة للزيت فإن أشجار الزيتون - كما تعلمون - تعيش على ضفاف البحر الأبيض المتوسط والدول المحيطة به، وإسبانيا تفوقنا بخمس مرات في إنتاج الزيوت أما الجزائر فتأتي في المرتبة التاسعة عالمياً رغم شساعة أرضنا وإمكانياتنا الطبيعية، كان من المفروض أن نتصدر المرتبة الأولى لأن مساحة الجزائر أكبر من مساحة إسبانيا ولكن حدث العكس وعليه أُلح على الاهتمام بقطاع الفلاحة، ونخطط لبرنامج تحت عنوان الفلاحة هي البديل للبترول.

أما بالنسبة للسياحة سيدي الرئيس، أحيطكم علماً بأن مداخل فرنسا في القطاع السياحي تقدر بحوالي 30 مليار دولار سنوياً، غير أنه في العام الماضي وقعت أزمة بسيطة وانخفاض بسيط، حينها أقاموا الدنيا وأقعدوها، وقاموا بدراسات دقيقة وبحثوا في أسباب انخفاض السياحة - رغم بساطته - ثم بعثوا بتوصية تستوجب الاستقبال الجيد والخدمات الجيدة وبذل عناية خاصة بالسواح، أما في وطننا فإن السياحة منعدمة تماماً رغم أن الإمكانيات الطبيعية موجودة وما شاء الله وهي متعددة منها السياحة الصحراوية، السياحة الشمالية، الآثار الرومانية... إلخ فلدينا ما شاء الله وهذا القطاع هام جداً، جارتنا إسبانيا لها مدخول خيالي مصدره السياحة والفلاحة أما نحن فلازلنا نعتمد على البترول ونترقب ارتفاع أسعاره وانخفاضها وبالتالي ربطنا مستقبلنا بمخزون مؤقت لا يتعدى العشرين سنة مستقبلاً، وعلى هذا الأساس أوجه توصية فقط إلى معالي السيد وزير المالية حتى يفكر في مشروع استراتيجي حول صناعة البديل عن البترول، وأذكر بهذه المناسبة عن بعض الولايات بين

يرضع الأجيال من لبن الحرية الذي اعتصرتموه لنا وذلك هو الخلود الحق والوفاء الأحق والولاء الأصدق وشكراً والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد ناصر بوداش والكلمة الآن للسيد محمد بوديار.

**السيد محمد بوديار:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،  
معالي السيد وزير المالية،  
معالي السادة الوزراء،  
زميلاتي زملائي الأعزاء.

أود أن يكون تدخلني مختصراً جداً، عندما كان السيد وزير المالية يقدم عرضه كنت كبقية زملائي أضع يدي على قلبي وأقولها له الآن: «بارك الله فيمن أهدانا عيوبنا»؛ أوقفنا بصراحته على حقيقة اقتصادنا وحقيقة الوضعية المالية، لكن السؤال الكبير الذي نطرحه دائماً ويطرحه كل مواطن جزائري هو ماهو البديل بعد البترول؟ لأن هناك مستقبلاً وأجيالاً لا بد من التفكير فيها. إذا كان الآن البرميل الواحد من البترول يساوي 50 دولاراً وحسب التحليل الدقيق للسيد الوزير فإن السعر الحقيقي هو 29 دولاراً فإن بيع 50 دولاراً سينخفض إلى 29 دولاراً لماذا؟ لأن هناك خدمات وديونا وهناك انخفاض للدولار أمام الأورو وهناك وضعية خاصة بالنسبة للجزائر فهي تباع بالدولار وتشتري بالأورو وبالتالي فالثمن الحقيقي هو 29 دولاراً وليس 50 دولاراً وإذا انخفض البترول إلى 20 دولاراً ستكون الوضعية مأساوية فعلاً وسنجز عن توفير غذاء شهرين أو ثلاثة أشهر لأن الفرق بين 29 دولاراً و50 دولاراً تقريباً عشرون دولاراً، فإن بيع 22 دولاراً كأنه بيع بدولارين وبالتالي سنقع في مأزق كبير.

هذا هو الواقع رغم أنه مرّ وتلك هي الصراحة التي لا بد أن تقال عن واقع نعيشه فعلاً. في حقيقة الأمر لم نفكر في البديل لأنه لا بديل للبترول سوى قطاع الفلاحة والسياحة، يقول كبار الاقتصاديين إن الفلاحة بئر لا ينضب، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالماء

1 - أن توزع الثروة بصفة عادلة على أفراد الشعب؛  
2 - أن تمنح فرص العمل بالتكافؤ بالنسبة لكافة أفراد الشعب؛

3 - التسيير الراشد لأموال الشعب.

والملاحظ من سنة إلى أخرى أن هناك سوء تسيير في جميع المستويات مما يجعل في كثير من الأحيان الأموال تذهب هباء منثورا ولا تحقق الغاية من رصدها في بعض البرامج، وسبق لي أن طرحت سؤالا في السنة الماضية على السيد وزير المالية فيما يتعلق بقضية التحكم في العجز الموجود بين رخص البرامج وقروض الدفع وأعتقد أن الحالة مازالت مستفحلة إلى يومنا هذا ولم نستطع أن نتحكم فيها وعلى هذا الأساس ألتمس من السيد الوزير إعطاءنا بعض الإيضاحات أو الأسباب التي تجعل هذا العجز قائما وما يترتب عنه من ضرر للاقتصاد الوطني.

فيما يخص التساؤل الثاني، هل هناك إمكانية لتغيير المعاملة بعملة أخرى غير الدولار فيما يتعلق بالصفقات المتعلقة بالجباية البترولية؟ أنا لست اقتصاديا ولكن أتكلم بصفة عادية وكسياسي فقط.

أما فيما يتعلق ببعض المشاكل التي تتسبب في عجز ميزانية الدولة التي ذكر منها السيد الوزير تطهير المؤسسات والبنوك وهذا مشكل معروف لدى العام والخاص وتعاني منه الدولة منذ سنوات فلماذا لا تكون لدى الدولة - وخاصة أنه موجود في برنامج السيد رئيس الجمهورية - الجرأة والشجاعة الكافية للتخلص من هذه المؤسسات بصفة نهائية ما دامت تشكل عبئا وثقلا على ميزانية الدولة وبطبيعة الحال سينعكس هذا على المستوى المعيشي للشعب الجزائري. فيما يتعلق بربط سياسة الأجور بالنمو الاقتصادي يقول السيد الوزير إن الجزائر هي البلد الوحيد في العالم الذي لا يربط الأجور بالنمو الاقتصادي، أقول إن لم يكن هناك ربط بين الأجور والنمو الاقتصادي أعتقد أن الدولة لن تجد أي موظف، وفي هذه الحالة الموظف ما يزال في مستوى ضعيف بحيث لا يمكنه في بعض الأحيان أن يلبي احتياجاته مقارنة ببعض الدول التي هي في نفس المستوى معنا كتونس والمغرب الشقيقتين.

سوق أهراس وتبسة وبئر العاتر إذ تصب المياه كلها للخارج، وكنا قد تلقينا وعودا منذ عشر سنوات أو أكثر لإنجاز سد في ولاية تبسة وكذلك تعهدات كتابية من طرف ممثلي الحكومة لمباشرة العمل ولكن لحد الآن لم نر شيئا! لقد أنعم الله علينا بالغيث في الأسبوع الماضي ولكن المياه تسربت خارج الوطن ولهذا أدعو السيد وزير المالية أن يلتفت إلى هذه الجهة للمحافظة على القطاع.

شكرا سيدي الرئيس، شكرا معالي الوزير.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد بوديار والكلمة الآن للسيد محمد مرابطي.

**السيد محمد مرابطي:** شكرا للسيد الرئيس المحترم.

معالي الوزراء،

زميلاتي زملائي،

الإخوة الحضور.

في حقيقة الأمر، أعتقد بأن نص قانون المالية لسنة 2005 يتعلق بالدرجة الأولى بالجانب التقني والحساباتي ولكن في مضمونه وفي روحه هناك جانب سياسي وبما أن نص القانون مستنبط من برنامج السيد رئيس الجمهورية فإنني أعتقد بأن التزكية التي نالها وبنسبة عالية ترجع في بعض الأحيان إلى تعهد السيد رئيس الجمهورية بالتكفل بالجانب الاجتماعي للمواطنين.

في حقيقة الأمر نجد من الناحية التقنية الحساباتية أن  $(2=1+1)$  ولكن المواطن الشعبي البسيط لا يمكنه أن يهضم ذلك خاصة أنه يعيش حالة مزرية.

وما يهمنا بالدرجة الأولى من نص قانون المالية لسنة 2005 بما فيه من إيجابيات هو الجانب الاجتماعي ونحن كممثلين للشعب زكنا إرادة الشعب وبطبيعة الحال فأول خطوة نخطوها هي الدفاع عن مصلحة الشعب ومهما كانت الظروف فالشعب مستعد لجميع التضحيات خاصة وأنه - كما سبق أن قلت - زكى السيد رئيس الجمهورية تقريبا تزكية مطلقة لكن هذا الاستعداد مرتبط ببعض الحالات:

به من قبل - فلو تفضلتم بخفض النسبة سيحاول الناس أداء الضريبة ولا يتهربون منها لأنها - أي الضريبة - أصبحت الآن مصدر تفكير التاجر في الجزائر وعندما أقول التاجر أقصد به ذلك النزيه المنضبط في دفع الضريبة والمحافظ على واجباته ويدفع كل التكاليف فيصبح فقيرا فهذا ما جعل الناس يتهربون من أدائها.

ذكرتم كذلك أن الجزائر تعطي دعما كبيرا بالنسبة للطلبة وقارنتم بين فرنسا والجزائر وإن كان مجال المقارنة غير موجود، لماذا؟ لأن فرنسا لا تؤوي سوى 150 ألفا وربما نجد في الجزائر ضعف هذا العدد، فلو توفرت لدينا الوسائل كتلك المتوفرة في فرنسا أقول لكم ولا جزائري واحد سيسكن في حي جامعي، نرجو أن تركز الدولة اهتمامها على المواصلات خاصة، فالمواطن الساكن في بوفاريك مثلا يطمح أن يسكن في الحي الجامعي وذلك نظرا لانعدام المواصلات بحيث إنه يستغرق ربما سبع ساعات حتى يصل إلى مقر الدراسة، إذن لا يمكننا أن نقيم المقارنة، لو وفرنا نفس الوسائل المتوفرة في فرنسا، صدقوني لن يسكن فيها ولا حتى عشرون ألف طالب، خاصة أن الجامعة موجودة تقريبا في كل ولاية وأعطيكم مثلا، عندنا ملحقة جامعية في ولاية البويرة ويفضل الأشخاص القاطنون في سور الغزلان التي تبعد بـ 30 كلم عن الولاية السكن بالملحقة نظرا لعدم توفر المواصلات ولو أراد المواطن في سور الغزلان أن يصل إلى البويرة في حدود الثامنة صباحا فإنه لن يستطيع خاصة في بداية أيام الأسبوع ونهايتها وعلى هذا الأساس يفضل الناس لزوم الجامعة والإقامة بالحي الجامعي، بالإضافة إلى هذا فإن الوسائل البيداغوجية غير متوفرة، فالطالب الفرنسي يمكنه أن يدرس عن بعد بفضل انتشار المكتبات في كل مكان، بينما الطالب الجزائري لا يمكنه أن يدرس بتاتا لو ابتعد عن الحي الجامعي.

فيما يخص قضية الإجراءات، سيادة الوزير تفضلتم بالحديث عن وجود عشرين إجراء لصالح الشعب والمؤسسات وأربعة لصالح الخزينة العمومية ومن بين العشرين إجراء أعتقد أنها ليست لصالح

وفيما يتعلق بمداخل الجباية، السيد الوزير، أنتم أدرى بحالة المؤسسات القائمة على الجباية وخاصة على المستوى المحلي، في الحقيقة هي تعيش وضعا كارثيا، بسبب نقص الوسائل البشرية أولا لأنها تفتقر إلى الإطارات الكافية، وثانيا نقص الوسائل المادية، لو زرت أبسط مفتشية على مستوى البلدية لن تجد بها في بعض الأحيان حتى المكاتب، لاحظنا في بعض المفتشيات الموظفين يعملون بالتناوب، أظن أن وضعية الموظف هذه تعرقل دوره المنوط به ناهيك عن نقص بعض الوسائل التي تعتبر كمالية في بعض المؤسسات، إذ تتوفر في بعض المؤسسات مثلا وعلى مستوى البلدية سيارات، أجهزة الإعلام الآلي... إلخ ولكنها تنعدم كلها على مستوى مفتشية البلدية التي تفتقر حتى إلى حاسوب، كيف يمكننا بهذه الوضعية الحصول على الجباية؟ إضافة إلى ذلك فالموظفون غير محميين وربما بلغكم أن كثيرا من أعوان الضرائب تعرضوا للضرب من طرف فئة من التجار الذين لا يدفعون الضريبة المفروضة عليهم، بيد أن التاجر البسيط، الضعيف يدفع الضريبة فضلا عن الموظف الذي تقطع مباشرة من راتبه وأما باقي التجار فلا يدفعونها بتاتا! هذه المعلومات صحيحة وأتكل على مستوى محلي ويمكنني أن أعطيك أسماء هؤلاء التجار الذين لا يدفعون ولو نصف ما يدفعه التاجر البسيط، إضافة إلى ذلك هناك عنصر ازدواجية المعايير، سيادة الوزير، نلاحظ أن قانون المالية واحد ولكن أثناء التطبيق نلاحظ أن هناك تفاوتات من ولاية إلى ولاية أخرى وحتى في نفس الولاية هناك تفاوت من بلدية إلى بلدية أخرى نجد في بلدية ما (Elle est imposée sur un chiffre d'affaire de 8 millions) ثم على بعد 7 كلم نجد في بلدية أخرى (Elle est imposée à 16 millions ou à 20 millions!).

وفي بلدية أخرى لا يسدد بتاتا! هذه الوضعية نعيشها فعلا في ولاية البويرة وإن أردتم أن نقدم لكم الملفات سنعطيك إياها فيما بعد، عندنا تجار لا يدفعون شيئا وهناك تجار في مقر الولاية يدفعون أقل من تجار في بلدية نائية وهو أمر لا يشجع! بالإضافة إلى ذلك نعتبر النسبة المفروضة كبيرة - كما تفضلتم

1 تضععا في الاقتصاد، وانهيارا كبيرا في القدرة الشرائية للمواطن، وتصعد في عرى الروابط الاجتماعية؛

2 إغلاق العديد من الشركات أبوابها في وجوه آلاف العمال؛

3 انتشار البطالة والفقر مما جعل المجتمع عرضة للأمراض والآفات الاجتماعية.

كل هذه الأسباب وغيرها جعلت المواطن أمام واقع معيشي صعب حال بينه وبين أهم حاجيات الحياة الضرورية كالدواء والكساء، والغذاء، وتلك ثلاثية تتسرب من شيوعتها علل يعسر علاجها.

سيدي الرئيس، ففي الوقت الذي استبشرنا بارتفاع هائل في سعر البترول، باعتباره المورد الأساسي للميزانية، واحتياطي جيد في الخزينة العمومية، ومشاريع إنماء واسعة النطاق، فهل يحق لنا في هذا الوقت أن نصدم فئات شعبنا - بعد كل الذي انتظروه - بمشروع يكرس سياسة الزيادات بالرفع في أسعار المواد الواسعة الاستهلاك، وأجرة كراء السكن الاجتماعي، ناهيك عن فاتورة الغاز والكهرباء التي ترتفع دون إشعار المواطنين بالزيادة كما هو حال بعض المواد الأساسية الأخرى؟

إن الدواء الذي صارت نسبة كبيرة منه لا يعوضها صندوق الضمان الاجتماعي، أضف إلى ذلك التحاليل والكشف بالأشعة ليدعونا إلى استمرار دعمه من طرف الدولة وتثبيت الرسم على القيمة المضافة إن لم نقل خفضها.

وما الذي سيحدث للطبقة الفقيرة الكادحة حين ترفع أسعار الوقود وبالأخص مادة المازوت؟

فالفلاحون والصيادون والناقلون للبضائع والأشخاص، والتدفئة المدرسية في الأرياف، كل هذه القطاعات سيمسها هذا الإجراء لتصل آثاره السلبية إلى الفئات المحرومة والمعوزة خاصة، مما ينذر بزيادة في عمر مأساة المواطنين.

سيدي الرئيس، إن وضع المواطن يحتم علينا عدم اللجوء إلى الحلول السهلة باعتماد سياسة رفع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ومن الضروري أن نجتنب مثل هذه الممارسات، ونعيد النظر في ترتيب

الشعب ولكنها لصالح المؤسسات وهذه الأخيرة تعتبر مريضة وهي في الإنعاش وميته إكلينيكا، فلماذا تحاولون دعمها؟! لا بد من وضع حل لها لأنها أصبحت عبئا على المجتمع ومهما تعرضت إلى التطهير سواء هذه السنة بمليارين أو السنة القادمة بأربعة ملايين أو السنة التي تليها بستة ملايين فإننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة! وفي رأيي أنه ما دام هناك اتجاه معين لسياسة معينة ونحن متجهون نحو اقتصاد السوق فلا بد أن تلغى هذه المؤسسات نهائيا حتى ولو بيعت بالدينار الرمزي لتصبح في العام المقبل مُدرة (Rentable) فذلك أحسن من تركها هكذا وسوف نتحمل في العام المقبل عبئا أكثر، تلكم هي ملاحظاتي وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد مرابطي والكلمة الآن للسيد محمد مخلوفي.

**السيد محمد مخلوفي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة معالي الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة رجال الإعلام والصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا بد أن يتذكر كل جزائري غيور كيف انطلقنا من الصفر زمن الاستقلال يوم أن وجدنا أنفسنا مجبرين على رفع التحدي وخوض معركة البناء، وملء ما خلفته سياسة الأرض المحروقة، وأساليب المستدمر البغيض، وانطلقنا نشيداً ما خربته يد المحتل، وبنفس الإرادة التي طردنا بها الغاصبين رحنا نطاردهم الفقر والجوع والجهل والمرض فكان التحدي، وكتب الله لهذا الوطن أن تحمله قلوب الملايين من الذين أخلصوا في الوفاء له والتفاني في خدمته، وتحقق شيء من المراد وبقي شيء من أحلامنا الكبيرة إلى أن حلت ببلادنا فتن أخلطت علينا أوراق أولوياتنا، لنرصد ما يلي:

إصلاحه بدءاً بالأسرة فالمدرسة، وإشباعه بالمبادئ القويمة من ديننا الحنيف والوطنية الصادقة. فالمسؤول النزيه قدوة لغيره في التحلي بمكارم الأخلاق، على رأسها النزاهة، وأداء الواجب، وهو المدافع الأول عن المصالح العليا للبلاد، المسؤول الذي يطابق بين الأقوال والأفعال، وهكذا نضمن إنجاح البرامج التنموية في بلادنا.

أما إذا أهملنا الإنسان فإن تشريع القوانين، وتكثيف المواد لن يكون حلاً مقابل فساد في السلوك وانهيار في منظومة القيم، وقبل أن نفكر في بناء سجن، علينا أن نفتح مدرسة، وقبل أن نبني قصراً للعدالة علينا أن نجتث أسباب الظلم، ونسيج المجتمع بجدران العدل، «ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها»، ويقول تعالى: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد محمد مخلوفي والكلمة الآن للسيد محمد أودينة.

**السيد محمد أودينة:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور.

يتعلق تدخلي بالأراضي المسقية والتعريف المقترحة. أولاً: هل يمكننا أن نقارن الجزائر مع البلدان المجاورة خاصة تونس والمغرب فيما يخص المساحات المسقية؟

نعلم أن بلادنا في تأخر كبير فيما يخص الأراضي المسقية رغم تقارب الظروف المناخية (la similitude des conditions pédo-climatiques pour les trois pays) فيما يخص السقي، رغم القدرات التي تقارب المليون هكتار لكن للأسف فإن المساحات المسقية حالياً لا تتجاوز 250.000 هكتار أي ما يقارب 25% من القدرات.

أولوياتنا في المرحلة القادمة، كما أن إجراءات وتدابير أخرى مطلوب تحقيقها حتى نضمن رفاهية وحياة كريمة للمواطن ومنها ما يلي:

- (1) تحديد استراتيجية مالية واضحة لدعم الخزينة العمومية؛
- (2) التفكير في موارد أخرى كتعزيز إيرادات الجباية التي ينبغي أن تركز في منابع الثروة لا على نهاياتها، فيفترض أن نحسن التحصيل من خلال الجمارك والموائى والمصانع وشركات الإنتاج، إلى جانب تحصيلها بطرق أخف على مختلف القطاعات الأخرى؛
- (3) كما نؤكد على ضرورة الانتقال من المراحل الانتقالية والارتجالية، إلى مرحلة العمل المؤسسي واحترام الصلاحيات والتخصصات، واعتماد الدراسات والأبحاث في سن القوانين وتحديد المشاريع؛
- (4) تسريع إصلاح المنظومة الجبائية وقانوني البلدية والولاية؛

(5) محاربة كل أشكال الفساد الإداري والبيروقراطية والمحسوبة والرشوة التي صارت مرضاً فتاكاً ينخر كل مفاصل المجتمع؛

(6) ضمان التوزيع العادل للثروة بين كل الجزائريين؛

(7) سن مبادرات حقيقية في مجال التنمية والاستثمار والتشغيل وفق أولويات المواطنين وحاجياتهم؛

(8) التقريب بين الفئات المسحوقة والفئات المرموقة ورم الفارق بينهما بالحفاظ - على الأقل - على الفئة المتوسطة، وصونها من النزول إلى المرتبة الدنيا؛

(9) مراجعة سلم الأجور من خلال تقديم ملف الوظيف العمومي إلى البرلمان للبت فيه نهائياً بعد التشاور - طبعا - مع الشركاء الاجتماعيين وفق آجال محددة ومعلومة لتطمئن القلوب.

وفي الأخير علينا ألا ننسى أن السبب الرئيسي في التخلف أو التقدم هو الإنسان إذ هو رأس المال الحقيقي والمحور الأساسي في كل عمليات التغيير والنهوض الحضاري المنشود مما يتطلب منا

أما فيما يخص المياه الجوفية النابعة من الآبار (Qui nécessite un forage ou un puits) فإن تجنيدها يتطلب الطاقة، (Sa mobilisation fait appel à de l'énergie) ويتحمل تكاليف هذه الطاقة المنتج الفلاحي سواء كانت كهربائية أو فيول، ولهذا الأسباب يجب التفكير في هذه التعريفة الخاصة بالأراضي المسقية عوض تعريفة 500.000 سنتيم في الهكتار - وستعرفون الآن لماذا أفضل الكلام بالسنتيم وليس بالدينار - نفضل أن تكون المساحة المسقية تصل إلى 500.000 هكتار؛ وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد أودينة والكلمة الآن للسيد مصطفى بودينة.

**السيد مصطفى بودينة:** شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الرئيس،

أخي وزير المالية، ممثل الحكومة. بودي أن أبدأ بنقطة أساسية بالنسبة للنقاش في حد ذاته، أتساءل أهو نقاش تقني روتيني يخص قانون المالية أم غير ذلك وحتى إن كان كذلك فهو يفتح لنا الشهية ويحث بقوة على نقاش وطني يتعلق بالوضع الاقتصادي، وندخل إليه من باب العلوم الاقتصادية والسياسية ثم نربطهما بالواقع الموجود ميدانيا آخذين بعين الاعتبار ما هو مفروض علينا خارجيا حيث نعلم أن العولمة تقودها قوة أساسية مالية، اقتصادية، عسكرية ونمط واحد يسيّر كل بلدان العالم ومن باب الاختيارات لا يمكننا أن نختار هذا أو ذاك لأن الاختيار موجود لكننا بحاجة إلى نقاش واتفق كل الإطارات والمؤسسات المؤيدة والمتفقة مع برنامج رئيس الجمهورية بحيث يعتبر هذا البرنامج وهذه الانطلاقة الجديدة ثورة ثانية؛ ولكن هل بإمكاننا أن نكون في الطليعة بالنسبة لهذه الثورة الثانية؛ أقول فقط إن هناك بعض الخلل أو عدم وضوح في المفاهيم وحتى في المنطق نفسه. لدينا حكومة مشكلة من التحالف الرئاسي وتضم ثلاثة أحزاب وبالنسبة لي لا يمكن اعتبار الأخ وزير المالية في هذا النقاش وزيرا

بالنسبة للمغرب المساحات المسقية تقارب المليون ونصف المليون هكتار وهذا البلد يعتبر كمثال أعلى للبنك العالمي.

في الجزائر من الصعب الحصول على إنتاج تحت الأمطار فقط (Il est difficile d'assurer une production sous régime pluvial) وفي أغلب الأوقات نظرا لخطورة التغيرات المناخية التي تؤدي إلى الجفاف والموسم يعد منكوبا.

(Généralement très souvent durant la dernière décennie la secheresse est déclarée dans la plupart des régions)

ورغم التناقض (Le paradoxe) الموجود فإن المناطق الصحراوية لا تعاني من الجفاف لأنها مسقية.

نعتبر أن اقتراح فرض تعريفة على الأراضي المسقية هو ضد التنمية الفلاحية (Et plus particulièrement développement hydro-agricole) وبدء ابتكثيف الإنتاجات النباتية خاصة.

كما أن التحكم في الماء (تجنيد وتسيير عقلاني للمياه) يؤدي إلى زيادة في الحصول على المنتج ويسمح بتكثيف الإنتاجات النباتية وزيادة في المردود إذ يمكن أن نحصل في نفس السنة على اثنين أو حتى ثلاثة محاصيل في السنة الواحدة (L'accroissement du rendement à l'hectare par unité de surface) وهكذا نحصل على نتائج من جهتين من جهة على خلق مناصب شغل ومن جهة أخرى على إنتاج فلاح.

أعتقد أن الحكومة تلاحظ (La création d'emploi et la création de richesse et puis à très court terme).

وفي الأخير، سواء من جهة أو من جهة أخرى فإن مياه السقي لها مقابل مالي في كل الحالات.

لدينا حالتان سيدي الرئيس، إن كان المحيط مسقيا من المياه النابعة من السدود فإن المنتج الفلاحي يدفع المقابل المالي لاحتياجاته مسبقا عن كل محصول، إن كان المحصول واحدا في السنة يدفع مبلغا خاصا بالمحصول الواحد، أما إن كان محصولان اثنان فيدفع المقابل المالي عن المحصولين الإثنين وهلم جرا فحسب عدد المحاصيل يكون المقابل المالي.

الدولة، تستعمل هذه الفاتورة للتخويف فقط وعندما يتصل بهم المعنيون في المقاهي يمزقون تلك الفاتورة الإدارية بعد أخذ الثمن! والناس بهذه الطريقة لا يدفعون الضرائب! وهناك من الناس من ابتكر طريقة جديدة لنهب أموال الدولة وأستشهد بولاية جيجل أين يوجد موظف في المديرية التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة يأخذ راتباً من الحكومة وكون سجلاً تجارياً وأنشأ مقاولاً لمشروع ذي أولوية يخص ملعب جيجل، علماً بأن الملعب (بين قوسين) ينتظر الإنجاز منذ 40 سنة! فهذا النوع من المقاولين كانوا السبب الرئيسي في إهمال الملعب وعدم إنجازه منذ 40 سنة وهؤلاء لا يهتمهم سوى نهب أموال الدولة، وفي قطاع الأشغال العمومية هناك (Des employés qui s'errigent en entreprise à l'inverse et à l'actif des entrepreneurs) الأكفاء، ولكننا اليوم نعيش في مرحلة لولا الرشوة لما استفاد المقاول الكفاء شيئاً! هذه حقائق فعلاً وكنت قد حضرت اجتماعاً في ولاية جيجل ترأسه الوالي، تكلم بصراحة مع المقاولين حيث قال: «من يضغط عليكم، فأنا هنا» لكن الجميع كان ساكناً! ولما خرجنا اتصلنا بهم، وسألناهم ألم تكونوا تشتكون؟! هاهي القضية تطرح أمامكم من طرف السيد الوالي الذي أكد على وجوب الوشاية بأي كان، ماذا كان ردهم؟ قالوا نحن نخاف من هؤلاء الناس! هذه الحادثة تذكرني بما جرى لأحد المواطنين حين ذهب يشتكي لمصالح البريد فلم يتلق شيئاً، فشكى للوزير - حسب زعمه - الموظفين، فتدخل الوزير واستعاد المواطن هاتفه ثم أعاد الكرة ثانياً وثالثاً ورابعاً ولما جاء التقني المكلف بتصليح الهاتف واستعاد خطه الهاتف، قال له: «أعدت لك الخط الهاتفى لكن تذكر أن الوزير سيذهب بمجرد انتهاء مهامه ولكن أنا لا زلت هنا!» هذا هو الواقع! أنا من الناس الذين يدعون إلى نقاش وطني حول الوضع الاقتصادي، فما هي الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الشأن ومن يتحمل المسؤوليات في كل ذلك؟ وماهي العقوبات التي يجب أن تطبق على هؤلاء الأشخاص؟ لا تكفيننا المصادقة على القوانين، أنا شخصياً منذ أن عينت في هذا المنصب بمجلس الأمة، لا يوجد قانون مر على المجلس دون أن نصادق

للمالية ولكنه ممثلٌ للحكومة، ولعلمكم لقد مرّ قانون المالية كمشروع تمهيدي في مجلس الحكومة وتمت المصادقة عليه بما فيه من نقائص وسلبات وإيجابيات، ثم نوقش في المجلس الشعبي الوطني وعلى ما يبدو فإن الأغلبية الساحقة في المجلس الشعبي الوطني لها تمثيل في الحكومة وهنا أسأل نفسي:

(Est ce que nous avons une majorité réelle qui soutient le programme du Président ou bien nous avons une fausse majorité quelque part).

يبقى السؤال مطروحاً.

وعندما يتكلم الأخ ممثل الحكومة كذلك عن المديونية العمومية لا بد علينا جميعاً أن نفهم ما المقصود بالمديونية؟ ومن المتسبب فيها؟ وما مصدر ثقلها؟ وكيف نخفف منها؟ وماهي الإجراءات المتخذة بشأنها؟ وفي نفس الوقت لا يمكن أن نتكلم عن ثقل المديونية العمومية ونحصرها في المؤسسات العمومية فقط، بالنسبة لي حتى مؤسسات القطاع الخاص لديها ثقل على المديونية.

تحدث الأخ ممثل الحكومة عن النمو الاقتصادي (La croissance économique) المسجل والمقدر بـ 5,2% في السنوات القادمة ولما نقارنه مع العوامل أو البرامج الخارجية المبرمجة لبلدان إفريقيا من طرف الأمم المتحدة (ONU) نجد أنها تفرض نسبة نمو بـ 7%، فأين نحن من هذه النسبة؟ أليس من الضروري أن نفكر خلال هذه المناقشة وننظر لرفع نسبة النمو؟

تكلم الأخ ممثل الحكومة عن طاقة الإنجاز (Les capacités de réalisation) وأنا لذي ميل وأحبذ أن أسميها طاقة الاستهلاك لكونها (Une capacité qui dévore les finances de l'Etat) أعطيكم مثالا، بالنسبة لمؤسسات الإنجاز، من هي هذه المؤسسات؟

البيروقراطية والرشوة هما السبب الرئيسي في نهب أموال البلاد، فالأموال تذهب هنا وهناك وأصحابها لا يشبعون أبداً. ولدي مثال آخر عن الأشخاص الذين لا يدفعون الضرائب وأستسمح الإخوة الذين تطرقوا إلى هذه النقطة ففي إدارتنا هناك من الموظفين من لا يدفع الضريبة وعوض أن تستعمل الفاتورة من أجل دفع الضريبة فتستفيد من خلالها



الاقتصادي وحتى من الجانب اللغوي، فإن الخمر في اللغة العربية تعني (Les vins) بالفرنسية وسبق لي أن ذكرت هذه النقطة أثناء تدخلي السنة الماضية لا توجد ترجمة أخرى واستشرت أهل الاختصاص ممن يفهم اللغة الوطنية أحسن مني فوجدت أن الخمر هي (Les vins).

لا علينا، فقد كرروا هذه المادة لهذه المرة أيضا في قانون المالية لسنة 2005 ولكن كان من المفروض أن يصححوا على الأقل هذا الخطأ ويضيفوا إلى كلمة الخمر «الكحول والمشروبات الروحية» وبهذا يكون التعديل المقترح كاملا، لكنهم تركوه أعرج برجل واحدة مثلما فعلوا في المرة الأولى.

أنا من الناس المقتنعين أن هذا الأمر لا يمنع من تطبيق قانون المالية ولا يمنع حتى من ناحية الاستيراد ولو أنه خلق لنا مشكلا مع (OMC)، حقيقة إن كنا نفاوض للانضمام إلى (OMC) فإن هذه المنظمة تشترط تحرير التجارة فهي تخضع لقانون البيع والشراء، تباع مثلما تشتري ولا توافق على البيع دون الشراء وحتى من ناحية العقود الدولية لا يمكن للبلد المنضم إلى (OMC) أن يشتري وفق اختياراته فهذا غير منطقي وغير مقبول دوليا.

تلك هي الملاحظات التي أردت أن أختم بها أخي الرئيس، وألح على نقطة وأؤكد عليها فيما أن تكون عندنا أغلبية للتحالف الرئاسي أم لا تكون، هذا كل ما في الأمر، وليس حراما فكل واحد منا حر، أنا شخصا لا أنتمي إلى التحالف الرئاسي كوني شخصية سياسية ولكنني من الثلث الرئاسي ولا أحد أعطاني تعليمة لأكون ضد الرئيس أو معه! إن قناعتني ببرنامج فخامة رئيس الجمهورية تجعلني أذاع عن البرنامج نفسه، وللعلم هناك جماعة تنتمي إلى حزب معين وتتفق مع برنامجه وهي ضد برنامج الرئيس! فهؤلاء لهم حق المعارضة ولكن أدعوهم أن يكونوا بصفة رسمية (Il faut qu'ils enlèvent le masque) هذا ما أردت قوله وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مصطفى بودينة والكلمة الآن للسيد أحمد رضا بوضياف.

عليه، القوانين كثيرة ما شاء الله! لكن من حيث التطبيق من يطبقها؟ المواطنون يحاسبوننا على طريقتنا في التعامل مع القوانين، والخلاصة أن القوانين موجودة والتطبيق منعدم!

علمنا من خلال جولة رئيس الجمهورية الأخيرة للولايات أنه منحها مئات الملايير في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ولكنها لم تصلها بعد (Il y'a des retards dans les crédits de paiement)

هناك ولايات تستعد للشروع في إنجاز مشروع ما ولكنها تنتظر الأموال التي لم تصلها بعد، وبالعكس هناك ولايات أنجزت مشاريع دون أن تصلها الأموال لدفع المبالغ المستحقة في الآجال المحددة للمقاولين! هذا هو حال المقاول الكفاء، الجاد المنجز لأعماله في آجالها المحددة، ولا تدفع له مستحقاته! إننا نتسبب في إفلاسه فضلا عن الإدارة التي لم تقم بدورها ولم تسدد ما يجب دفعه؛ هذه المشاكل مطروحة فعلا!

أختم تدخلي بنقطة أعتبرها «مسمار جحا»، كلما جاءنا قانون المالية تثار فيه هذه القضية الخاصة بالتعديل المعروف المتعلق بالخمر، في السنة الماضية وأثناء الدورة السابقة مر علينا قانون المالية وتغاضينا عن التعديل، إذ هناك من يتلاعب ويناور في نفس الوقت، كيف لا وقد صادقوا على قانون المالية رغبة منهم أن يجمد من طرف الأغلبية المساندة للأخ الرئيس في مجلس الأمة، فنحن تحملنا المسؤولية التي تنصل منها الآخرون، فما كان علينا إلا أن صادقنا على القانون ولما قمت بتحليل وجدت أن هذا التعديل لا أساس له من الصحة كما يقال (ما عندو لا ساس ولا راس) فلا هو مبني على أساس ومنطق اقتصادي ولا سياسي ولا قانوني ولا ديني!

فمن جانب الدين، نعرف من جاء باقتراح التعديل فإن كان ذلك الذي يرتدي القميص ويرخي اللحية ويدعي أنه يمثل الدين – ولا أريد أن أذهب بعيدا – كان بالأحرى أن يشمل اقتراحهم تعديلا 100% وليس 50% حلال و50% حرام! لقد أباحوا الخمر المنتجة في الوطن وحرموا الخمر المستوردة من الخارج ومنعوها! هذا غير منطقي لا من الجانب الديني ولا من الجانب

ويعلم كل شيء، وسمع كلاما كثيرا حول ما بعد البترول، فالناس اليوم لمست خطورة الوضع ولكن لا بد من مصارحة بعضنا البعض ومن الأحسن - كما اقترح بعض الزملاء - انعقاد ندوة وطنية حول الإصلاحات والأمور الاقتصادية، وهذه فرصة لكي أعلق حول ما قاله السيد الوزير.

وبودنا خلال رد السيد الوزير على السادة أعضاء مجلس الأمة أن يكشف لنا الخطوط العريضة لهذه الأسباب وهذا من باب المساعدة فقط؛ وحتى لا أكرر ما قاله زملائي، على العموم أتفق تماما حول ما قاله السيد مصطفى بومدين في بعض الأمور خاصة فيما يخص اقتراحات التعديل وبعض المواقف، لدي فقط ملاحظة قانونية محضة إذ نلاحظ من خلال تجربتنا في هذا المجلس الموقر، أنه جرت العادة أن يتم إجراء تعديلات في قوانين أساسية من خلال قانون المالية وهذه سابقة خطيرة، أذكر على سبيل المثال التعديل الذي جاء في المادة 68 والذي أضاف للقانون 91-11 مادتين هما المادة 12 مكرر 1 والمادة 12 مكرر 2، والخاص بنزع الملكية للمنفعة العامة، هذه نقطة حساسة وتمس حقا من الحقوق الأساسية للمواطن ألا وهو حق الملكية ولا أدري أن هذا مجال تطرح فيه هذه المسألة للنقاش وجاء التعديل ليمنح للإدارة الحق في نزع الملكية ثم الحيازة وليس للمواطن أي حل ولا يحق له الطعن أمام العدالة! هذا شيء خطير وليس جديا فليس ممكنا أن نصل إلى نفس الهدف ولكن بطرق أخرى، لا بد أن يكون هناك توازن.

تكلم القانون عن المنشآت ذات المنفعة العامة ولكنه لم يعرفها؟! فما هي يا ترى حتى نحمي المواطن؟ وكذلك بالنسبة للمشاريع ذات البعد الوطني والاستراتيجي فهي تذكرني بقضايا الخصوصية يعني التعريف بالمصلحة الوطنية، أنا شخصيا أرى بأن هذه المادة فيها نوع من الخطورة سواء في المبدأ أو في العمل التشريعي وحتى في المضمون؛ وعليه ألتمس من السيد وزير المالية إذا أمكن توضيح وشرح ذلك من خلال النصوص التطبيقية والمراسيم التنظي- مية حتى يطبق الأشخاص هذه المادة ويراعوا مصالح المواطن.

السيد أحمد رضا بوضياف: شكرا سيدي الرئيس.

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي الأعزاء.

في الحقيقة يصعب تناول الكلمة بعد صديقي السيد مصطفى ولن أتكلم في نفس الموضوع ولكن عن جانب من الموضوع وبطريقة أخرى.

تابعت بكل اهتمام الشرح التمهيدي الذي أفادنا به السيد وزير المالية هذا الصباح إذ أعطانا أرقاما وبين لنا الحالة العامة للاقتصاد الوطني، وفي الحقيقة فإن هذا الأمر لا يدعو إلى الارتياح بل بالعكس فهو مقلق للغاية، وشرح لنا السبب الذي أدى إلى هذه الأوضاع ألا وهو التعطيل أو التأخر في الإصلاحات. في الحقيقة كنت أنتظر أن يواصل السيد الوزير شروحاته حتى يكشف لنا عن الأسباب نفسها لهذا التعطيل وهذا التأخر في الإصلاحات.

طيب، نعلم أن الوضع الحالي للبلد ناتج عن التأخر في الإصلاحات ولكن هذا السبب غير كاف بالنسبة إلينا نحن كنواب وكممثلين للأمة لكون دورنا المنتظر هو التدعيم والتجنيد وإبراز مهامنا والقيام بأعمال تساعد على الخروج من هذا الوضع، ولكن إن جهلنا الأسباب ولم نتعرف عليها بدقة ستكون مهمتنا في هذه الحالة صعبة لأننا نبقي في التأويلات والافتراضات؛ وبما أن الفرصة أتاحت لنا اليوم حين فتح السيد وزير المالية الموضوع وتكلم عن هذا الجانب الهام وشخص المرض وأرجع أسباب الوضعية الاقتصادية إلى التأخر في الإصلاحات بودي أن يواصل ويدخل في التفاصيل حتى يجند كل واحد منا في موقعه طاقاته وإمكانياته لتدعيمه فكلنا أبناء هذا الوطن وبودنا أن نقدم له يد المساعدة، وأظن أن السيد رئيس الجمهورية، القاضي الأول في البلاد قد أعطى مثلا في ذلك وقد سبقني أحد الزملاء إلى هذه النقطة فمنذ أن جاء في سنة 1999 لم يقل إلا الصراحة، لقد كسر كل الطابوهات، هذا ما فعل منذ سنوات وكانت النتيجة في الانتخابات مرضية لم ينتظرها البعض تماما، هذا هو الطريق الصحيح فزمن الشعبوية والديماغوجية انتهى، الشعب اليوم واع

قدموه مما ساعدنا - على كل حال - على فهم النص المطروح أمامنا أكثر.

سيدي الرئيس، إن مشروع قانون المالية لسنة 2005 يوضح ربما أكثر من قوانين المالية للسنوات الماضية إرادة الدولة للخروج من الحقل الاقتصادي وهذا بإعطاء وضوح نهائي لمعالم الاستراتيجية الاقتصادية المتبعة وانتهاج سياسة مالية حذرة حفاظا على التوازنات الاقتصادية الكبرى.

ويندرج أيضا هذا القانون في ضوء تحسين جميع المؤشرات الاقتصادية من التحكم في التضخم، التقليل المحسوس من المديونية الخارجية، الزيادة في النمو الاقتصادي وهذا بفضل الإصلاحات الاقتصادية وكذا برنامج الإنعاش الاقتصادي لفخامة السيد رئيس الجمهورية وكذلك البرامج الاقتصادية الأخرى، كل هذا يدفع حقيقة إلى الارتياح والتفاؤل لكن أرى من الضروري تنويع هذه المداخل العمومية وهذا ما يدفعني إلى طرح بعض الملاحظات.

1 - إن كل المؤشرات الإيجابية المذكورة آنفا لا تعكس الوجه الحقيقي لبلاد مثل الجزائر لأن مثل هذه المداخل ليست ناتجة عن جهد اقتصادي إنتاجي ولكنها ناتجة عن مداخل المبيعات البترولية ولا بد علينا بذل كل الجهود للخروج من هذه الوضعية المسماة بـ (Mono-exportation) وذلك بتقديم كل الدعم للجهاز الإنتاجي الفلاحي والصناعي.

2 - إيجاد الوسائل اللازمة لتجنييد الادخار (La mobilisation de l'épargne) بمختلف أنواعه سواء (L'épargne des ménages, les obligations... etc.) وكذلك إيجاد آليات فعالة وأكثر نجاعة لتحصيل الضريبة المباشرة وعدم الاكتفاء بوسيلة ما يسمى (La retenue à la source) مثل (IRG, TVA, TAP, l'impôt direct ... etc.).

3 - المشروع في أقرب الاجال الممكنة في إصلاح المنظومة البنكية لتلعب دورها في تمويل الاقتصاد عن طريق القروض كما هو معمول في جميع بلدان العالم.

4 - محاربة - بجميع الوسائل - السوق الموازية (Le commerce informel) بالنسبة لكل الهيئات من عدالة، مصالح أمن، إدارة الضرائب، والعمل على إدماجه في الشبكة العادية للمعاملات التجارية.

هناك ملاحظة قانونية ثانية فيما يخص المادة 07 التي تعدل المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة التي ترفع نسبة الضريبة إلى 50% على (Les titres aux porteurs) هنا لا أرى داعيا فيما يخص الأسباب التي جاءت بها الحكومة أو كما قالت: (Pour rendre plus attractifs les titres nominatifs).

أظن أنه كان من الأحسن أن نعيد النظر في جباية (Les titres nominatifs) ولا نمس بـ (Les titres anonymes). هذه وسيلة من وسائل امتصاص المبالغ الضخمة الدائرة في السوق الموازية، ولا مانع إن أردنا إعطاء (Une impulsion nouvelle aux titres nominatifs on peut revoir peut être à la baisse la fiscalité des titres porteurs).

لكن لا نرفع (Les titres anonymes).

هذه ملاحظات، من المؤسف أنها جاءت متأخرة ولكن المهم بالنسبة إلينا أن تكون في مستوى التطبيق، ولدينا ثقة مطلقة في الحكومة ولكن لا بد أن يبذل كل مجهود أثناء التطبيق حتى تتضح الأمور للموظفين.

وبهذه المناسبة أشكر وزارة المالية والمديرية العامة للضرائب على موقع الأنترنت الموجود اليوم في متناول كل المواطنين الذي يقدم خدمة إيجابية وأشكرهم على المجهود وأتمنى أن يدققوا أكثر في الإجابة عن الأسئلة وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد رضا بوضياف والكلمة الآن للسيد ميلود حبشي.

**السيد ميلود حبشي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد وزير المالية ممثل الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء والوفود المرافقة لهم، الزميلات والزملاء،

السيدات والسادة الحضور.

قبل كل شيء لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الرئيس وكذا من خلاله إلى السادة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير الذي

ومن ثمة فهي لا تخضع للرقابة البرلمانية ونحن نعرف في وقت سابق كان اللجوء بكثرة إلى هذه الحسابات الخاصة بالخبزينة؛ فلو سمحت ماهي الوضعية الحالية لهذه الحسابات؟ وما هو عددها؟ وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد ميلود حبشي والكلمة الآن للسيد علي سعداوي.

**السيد علي سعداوي:** بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس الموقر، السيدات والسادة الأفاضل، السادة معالي الوزراء والطاقم المرافق لهم، السادة أعضاء المجلس، أسرة الإعلام والصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بمناسبة عيد الفطر المبارك أهنتكم بأخلص التهاني.

بالطبع، إن مشروع قانون المالية لسنة 2005 المعروف علينا للمناقشة تضمن كثيرا من الإيجابيات والتحسينات مقارنة بقانون الميزانية في السنوات السابقة وبالطبع، بكل صدق تستدعي منا تقديم الشكر للطاقم الذي سهر على تحضيره أو مناقشته أو تقديمه وأخص بالذكر زملاءنا في المجلس الشعبي الوطني الذين منحوه الوقت الكافي وخلصوا ربما إلى تحسينه أكثر.

سيدي الرئيس، إن قانون الميزانية – بالطبع – نعتبره العمود الفقري والحكمة تقول «العدل أساس الملك» و«المال عصب الحياة»، فهو عصب قوي جدا للشعب الجزائري حكومة وشعبا وإذا كنا أقوياء في اقتصادنا فإننا نستطيع أن نتخطى كثيرا من الأزمات التي تنتج في كثير من الأحيان عن قلة الموارد أو قلة المال لدى الحكومة أو الشعب. والأصل في الميزانيات بصفة عامة ابتداء من رب الأسرة إلى الجمعيات فالأحزاب فالحكومة أنه يبني على الإحصاء وعلى المعطيات العلمية، لكن هذا الإحصاء الدقيق

5 – تكثيف سياسة المنشآت الكبرى (la politique des grands travaux) والتي من ميزات الأساسية: توفير العديد من مناصب الشغل وتسمح بخلق وتكثيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعطي للبلاد منشآت قاعدية تعتبر المنطلق لكل نمو اقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وأذكر على سبيل المثال الطريق السريع (شرق – غرب) السكة الحديدية (شمال – جنوب) تكثيف شبكة الطرقات، بناء السدود... إلخ من المنجزات الكبرى.

6 – اتباع سياسة (Volontariste) لإعادة إعمار البلاد حيث جاء في برنامج الحكومة أن الاستراتيجية المتبعة هي إعادة إعمار داخل الوطن وخاصة الهضاب العليا وذلك للحد من الضغط الذي تعرفه المناطق الساحلية وذلك بترحيل الأنشطة (La délocalisation) وهذا لا يتأتى ولا يكون ممكنا إلا بتقديم تشجيعات من السلطات العمومية وذلك بتقديم تحفيزات مثل (Les incitations fiscales, prime d'intéressement pour les entreprises délocalisés...).

وكذلك التخفيض من سعر العقار الصناعي؛ للعلم أنه توجد عدة مناطق صناعية بعد أن تمت تصفية المؤسسات المحلية بقيت شاغرة وهي معرضة للتلف والإهمال بمنشآتها. أقول إذن التخفيض من سعر العقار الصناعي، إذ أن التقويم العقاري الخاص به الآن جد غال، ويمكن أن يحدد حسب خريطة للمناطق التي يراد ترقيتها في إطار نظرة عامة لتهيئة الإقليم (Un schéma global d'aménagement du territoire).

وفي الأخير سيدي الرئيس لو سمحتم كانت لدي بعض الأسئلة وأردت توجيهها إلى السيد الوزير ولكن تفاديا للتكرار بحيث تعرض إليها الإخوة المتدخلون، بقي لدي سؤال واحد فيما يخص الحسابات الخاصة للخبزينة (Les comptes spéciaux du trésor) وكما يعلم الجميع هذه الحسابات لا تخضع لمبدأ الشمولية الميزانية (La règle de l'universalité budgétaire) وكذلك إلى عدم تخصيص الإيرادات إلى نفقات عمومية بمعنى (La non affectation au préalable des dépenses à des recettes).

نوابه ومن الصعب أن أتصور أيا كان يتجرأ على تجاوز قناعة شعبه أو مبادئه لكن ويا للأسف أصبحت حقيقة كائنة، فما الفائدة من أن نعظم المبادئ لفظاً وندوسها بالأقدام؟! أقول من الضروري احترام شعب له قناعات ومن خلال نوابه المقتنعين بهذا الأمر وعلى الدولة والحكومة ورجال التنفيذ أن يسلموا بهذا الأمر محاولة منهم أن يحققوا قناعات هذا الشعب.

رابعاً، تجنب التناقض في الميزانية بين الارتفاع في النسبة المئوية لبنود الميزانية وهي من الإيجابيات وبين التدني لمستوى المعيشة للمواطن، كنت أظن أن يأتي السيد معالي الوزير أمامنا ويقول لنا الآن نظراً لتحسن الموارد البترولية ونظراً للفلاحة التي تعتبر كمورد أساسي وكذا السياحة والتجارة والاستثمار سيتم التخفيض في الأسعار أو عذرا لن نخفض ولكن سنبقى كما هي على الأقل ولكن أن نسمع مع هذه التحسينات ورود زيادة في تسعيرة المواد الأساسية فأظن أن هذا تناقض بين التحسينات الواقعة وبين المستوى المعيشي للشعب الجزائري، أقول إذن علينا تجنب التناقض في الميزانية بين الارتفاع في النسبة المئوية لبنود الميزانية وهي من الإيجابيات وبين التدني لمستوى المعيشة للشعب الجزائري والأدهى والأمر أننا لم نرض بما يعيشه بل لاحظنا في ميزانية 2005 زيادة في أسعار مواد أساسية منها (البنزين، الماء، الدواء... إلخ).

خامساً، هناك شيء أساسي كان موجوداً قديماً ولكنه اختفى وقد ذكره أحد الزملاء وهو تضمين الميزانية الأساسية بميزانية خارجية للصيانة في بعض القطاعات مثلاً قطاع الأشغال العمومية، الفلاحة، بناء السدود، الطرقات فكل هذه البناءات الضخمة والأشغال لم نسطر لها ميزانية تابعة للصيانة رغم أننا نعرف جيداً أعمال المقاولين والإنجاز ودرجة الجودة التي تعد ضعيفة جداً وهكذا تمر السنة عليها فتعرض إلى التدني والتدهور فإن لم نخصص لها ميزانية خاصة بالصيانة، فكل المنشآت تصبح متدهورة وعوض أن تخصص ميزانية هذه السنة لأمر أخرى فإنها تذهب لنفس الجوانب وهذا

والمعطيات العلمية ننسى في كثير من الأحيان أن نضيف لها بعض الجوانب الأخرى التي أذكرها بدوري.

الجانب الأول، أرى أنه كثيراً ما يحدث خللاً في الميزانية عندما لا نأخذ بالأولويات في تقسيم ميزانيتنا السنوية على الدوائر أو القطاعات التي تستحق أن تصلها الموارد، وهذا ما لاحظته في الجدول (ب) الذي يعتبر ملحقاً للمشروع المعروض علينا، فاعتماد الترشيح في الميزانية بتحديد أولويات الشعب الجزائري من خلال دوائر وقطاعات الحكومة المختلفة حتى لا يصدق علينا المثل القائل: (إلى يحوس عليها كاملة يخليها كاملة) أو (جاء يسفها نسفها) فإذا أردنا أن ننعش كل القطاعات في مرة واحدة وفي آن واحد وفي سنة واحدة وعلى حساب قطاعات هامة جداً يحتاجها الشعب الجزائري سيتولد لدينا خلل فلا نستفيد بالأولى ولا الثانية ولا الثالثة ونعيش دوامة هذه السنة والسنة القادمة ونبقى نتخبط في هذا المشكل المتمثل في عجز الميزانيات.

ثانياً، أشاطر الأخوة الذين طالبوا باتخاذ القرارات الصارمة، لسنا بحاجة إلى التدعيم الذي يولد العجز، أو يوصل إلى الفقر أكثر فأكثر. لا بد من أخذ القرارات الصارمة والجريئة في الجوانب التي تضر بالميزانية من تهاون في التجسيد الميداني أو التبذير أو تدوير الأموال العامة المسخرة للصالح العام، للصالح الخاص بكيفية أو بأخرى أو التدعيم الذي نهايته زيادة في العجز أو التمويل الذي نهايته زيادة في الفقر وأقول إن أرادت الدولة أن تكون فعلاً الميزانية المسطرة لها ناجحة في نهاية السنة فلا يكون ذلك إلا باتخاذ قرارات صارمة ابتداء من المتابعة والتجسيد، وتقضي على كثير من الأمور حتى تطبق الميزانية على أرض الواقع في أحسن حال.

ثالثاً، هذا عنصر مهم وأتمنى أن يشاطرنني في هذا الرأي كثير من الأعضاء وهو احترام القناعات فإن كانت الميزانية مبنية دون احترام قناعات الشعب ومن خلال نوابه ستكون هناك إشكالية، فلا بد إذن من احترام قناعات الشعب من خلال

بطالة وقبل أن يعمل يستفيد من المنفعة العامة حتى  
يضمن له منصب العمل.

السيد الرئيس،

ألمي في الأخير ودعوتي للحكومة:

- 1 - بأن لا تتخلى عن التزاماتها الاجتماعية لأن  
شعبنا فقير وأن تعمل على تحقيق فرص العمل له؛
- 2 - بأن لا تكون هي السبب في تدني القدرة  
الشرائية للمواطنين أو البطالة المقنعة أو أن تكون  
غائبة عن عملية المراقبة والضبط؛
- 3 - أن تتجنب التطهير المالي للمؤسسات دون  
معايير؛

4 - أن توفر الاعتمادات المالية - وكثير من الوزراء  
يلاحظون ذلك - في الوقت المناسب للبرامج  
المسطرة من قبل القطاعات الكبرى؛

5 - أن تعتمد تخفيض الجباية لتتمكن من تحصيلها  
وهذا شيء إيجابي جيء به هذه المرة فتخفيض  
الجباية في العمل سيؤدي بالضرورة إلى تحصيل  
الجباية بدرجة أكبر؛

6 - أن تفكر في موارد غير البترول كالزراعة  
والسياحة،... إلخ؛

7 - أن تشرك أهل الاختصاص سواء كانوا أفرادا  
أو مؤسسات في نقاش موضوع (النمو الاقتصادي  
واقع وآفاق).

شكرا سيدي الرئيس، شكرا جزيلًا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد علي سعداوي.

نوقف نقاشنا العام عند هذا الحد وبودي في نهاية  
هذه الجلسة أن أبدي بعض الملاحظات حول سيرها.  
أولها، صحيح أن قانون المالية يعد القانون الأم  
الخاص بسياسة الدولة لمدة سنة كاملة وبه تأتي  
الحكومة بكافة المقترحات الكفيلة بسير الشأن العام  
للوطن خلال سنة كاملة، ولكن ربما الدخول في  
التفاصيل والجزئيات قد يبعدنا بعض الشيء عن  
مناقشة قانون المالية ولا أقول إن عضو البرلمان يجب  
ألا يثير القضايا الخاصة والمحددة وإنما بإمكاننا أن  
نثير هذه القضايا من باب آخر في الجلسات المتعلقة  
بالأسئلة الشفوية والذي ألاحظه وأنا مرتاح كون

الخلل موجود على مستوى الواقع! ولدي مطلب أحمله  
لكم من قبل بعض رؤساء البلديات إلى الحكومة يخص  
مسألة الطرقات البلدية على أن تكون تابعة إلى وزارة  
الأشغال العمومية وأن ترصد لها اعتمادات لأن  
الطرقات البلدية مهلهلة جدا بسبب أنها ولائية  
والميزانية الولائية سواء التابعة للولاية أو البلدية  
ضعيفة جدا وبالتالي لا يمكنها أن تنجز الطرقات  
بصفة جيدة ولهذا يفضل أن تكون مباشرة تابعة  
لوزارة الأشغال العمومية وتخصص لها اعتمادات؛  
هناك أيضا مطلب لمواطني بلديتي الإدريسية التابعة  
لولاية الجلفة وأقلو التابعة للأغواط فإن الطريق  
الرابط بينهما قد بدأ إنجازه منذ سنوات ولكنه متعطل  
لحد الآن فما هو السبب؟ المهم أن هذا المشروع لا زال  
لحد الآن متعثرا ومتعثرا جدا!

سادسا، اعتماد الجدية في المتابعة والتطبيق  
والتسيير لأنه لا معنى لقانون بدون تطبيق جيد ويكون  
ذلك كله في إطار الشفافية التي أكد عليها معالي الوزير  
صباحا في تقديمه لمشروع القانون المعروف علينا  
وأقول للسيد معالي الوزير ومن الشفافية أن يكون  
هناك ملحق مع هذا المشروع يبين إيرادات ونفقات  
المداهيل التي هي فوق 19 دولارا لسنة 2004، وفعلا  
لقد بنينا ميزانيتنا على 19 دولارا وفي سنة 2004 كان  
أكثر من 19 دولارا ولا أقول 19 دولارا وإنما 29 دولارا،  
إذن كانت فوق 29 دولارا، فهذه الموارد التي جاءت  
وذهبت ربما هي في خدمة المديونية وكان من الأجدر  
أن تلحق مع هذا القانون لتبين كم تحصلنا وكيف تم  
إنفاقها وبالتالي بهذه الطريقة تكون هناك شفافية.

السيد الرئيس، لدي ملاحظة أخرى نيابة عن  
الشعب الجزائري الذي نمثله، إن الشعب الجزائري لا  
يطلب من حكومته أن تحميه اجتماعيا بالدرجة الأولى  
وإن كان ذلك من بين مطالبه ولكنه يطلب العمل كما  
ذكر زملائي سابقا ويطلب منا أن تفي الدولة  
بالترامتها بتوفير مناصب عمل وإذا كانت 9,3% التي  
ذكرها معالي الوزير من الميزانية للجانب الاجتماعي  
والتي هي خاصة بمنح الشبكة الاجتماعية بنوعيتها  
(الجزافية، وذات المنفعة العامة) فأقول بأن هذا  
معمول به في كثير من دول العالم، فإذا كان في حالة

البرلمان وكمسؤولين فإن قضية الاحترام هي إحدى الشروط الأساسية في عملنا البرلماني، لا بد أن نحترم الرأي الآخر، وكما نريد أن يحترم رأينا علينا أيضا أن نحترم رأي الآخرين، يجب أن تُكرس هذه القاعدة ولا بد أن نعطي المجال للرأي والرأي المعاكس وهذا لا يعني التقليل من قيمة الرأي الذي عبر به أخ من الإخوان أو أخت من الأخوات، إذن فالحياة البرلمانية تقوم على النقاش وفي بعض المرات على النقاش التناقضي الذي نصل به إلى الحقيقة.

أتوجه بالشكر للجميع ونستأنف أشغال مجلسنا غدا على الساعة العاشرة صباحا، بودي أن يكون الجميع في الموعد المحدد لانطلاق أشغالنا شكرا لكم، رفعت الجلسة.

#### رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساء.

التدخلات كانت غزيرة وتعرضت لجوانب كثيرة ولكن ما يؤسفني بالمقابل أيضا أن الجلسات الخاصة بالأسئلة الشفوية قليلة بسبب عدم توفر العدد الكافي من الأسئلة المطروحة من قبل الزملاء.

بودي أن يحصل التوازن ما بين هذه وتلك ونتيح الفرصة لكل الزملاء والزميلات لكي يطرحوا كافة الأسئلة خاصة ذات الطابع الخاص والمحلي ويحبذ أن تطرح على المعنيين في القطاع، صحيح أن وزير المالية مكلف بالغلاف المالي ويعالج مختلف المشاكل القطاعية ولكن بدون التقليل من الأهمية والردود التي يعطينا إيها السيد الوزير فالوزير المكلف بقطاعه يعطينا ربما تفاصيل أدق ومعلومات أكثر دقة وبإمكانه أن يرد عن كل الانشغالات التي يطرحها السيدات والسادة أعضاء المجلس.

الملاحظة الثانية، صحيح أننا قلنا لا بد على الإخوة أن يتكلموا في كل ما يتعلق بشؤون الدولة وعادة ما يستغل الأعضاء هذه المناسبة ليتكلموا في كل الأمور ولكن نلاحظ في بعض المرات خلال النقاش أن هناك خروجاً عن المواضيع نوعاً ما، بودنا أن يتقيد الإخوان غدا ومستقبلاً بجدول الأعمال حتى لا أجبر على توقيفهم أثناء تدخلاتهم.

كان بودنا كذلك ألا تكون الجلسات الخاصة بالمناقشة إطاراً تطرح فيه المناسبات المفروحة والمقروحة أو يُعبر فيه عن شعوركم تجاه هذه الجهة أو هذا الفرد، فهذه أيضاً ليس لها علاقة بقانون المالية.

أما الملاحظة الأخيرة فهي عن طول وقصر التدخلات، في الحقيقة قلت لم نرغب عمداً في تحديد مدة التدخلات ولكن بودنا أن يتفهم الإخوان ذلك، فإن كان الباب مفتوحاً لتشجيع المتدخلين فلا يكون مبرراً للإطالة ربما بعض الشيء، نرجو أن يتفهم الإخوان هذه الجوانب.

تلکم هي بعض الملاحظات وددت قولها، رجاء أن تقبلوها مني كزميل وأخ لكم، حتى نحقق السير الحسن لأشغالنا وحتى نحقق الإنصاف بين كافة أعضائه في إثارة النقاش العام.

هناك قضية أخرى أثرت من طرف السيد سعداوي وهي قضية الاحترام، طبعاً نحن في المجلس وفي

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 08 ذو القعدة 1425هـ

الموافق 20 ديسمبر 2004م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587